

Document: EB 2009/96/R.8
Agenda: 8(a)
Date: 1 April 2009
Distribution: Public
Original: French

A



تمكين السكان الريفيين الفقراء
من التغلب على الفقر

جمهورية هايتي

برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المجلس التنفيذي - الدورة السادسة والتسعون
روما، 29-30 أبريل/نيسان 2009

للاستعراض

مذكرة إلى السادة المدراء التنفيذيين

هذه الوثيقة معروضة على المجلس التنفيذي للاستعراض.

وبغية الاستفادة على النحو الأمثل من الوقت المتاح لدورات المجلس التنفيذي، يرجى من السادة المدراء التنفيذيين التوجه بأسئلتهم المتعلقة بالجوانب التقنية الخاصة بهذه الوثيقة قبل انعقاد الدورة إلى:

Anna Pietikäinen

مديرة البرنامج القطري

رقم الهاتف: +39 06 5459 2196

البريد الإلكتروني: a.pietikainen@ifad.org

أما بالنسبة للاستفسارات المتعلقة بإرسال وثائق هذه الدورة فيرجى توجيهها إلى:

Deirdre McGrenra

الموظفة المسؤولة عن شؤون الهيئات الرئاسية

رقم الهاتف: +39 06 5459 2374

البريد الإلكتروني: d.mcgrenra@ifad.org

المحتويات

iii	خريطة عمليات الصندوق في البلد
iv	موجز الاستراتيجية القطرية
1	أولاً - المقدمة
1	ثانياً - السياق القطري
1	ألف - السياق الاقتصادي والزراعي و سياق الفقر الريفي
4	باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي
7	ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد
7	ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء
8	باء - الدروس المستفادة
8	رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق
8	ألف - ميزة الصندوق النسبية
9	باء - الأهداف الاستراتيجية
10	جيم - فرص الابتكار
11	دال - استراتيجيات الاستهداف
11	هاء - الصلات السياساتية
12	خامساً - إدارة البرنامج
12	ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
12	باء - إدارة البرنامج القطري
13	جيم - الشراكات
13	دال - الاتصالات وإدارة المعرفة
14	هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
15	واو - المخاطر وإدارة المخاطر
	الذيول
1	الذيول الأول - عملية التشاور بشأن إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
4	الذيول الثاني - الخلفية الاقتصادية القطرية
5	الذيول الثالث - إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
6	الذيول الرابع - إطار إدارة نتائج برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق
9	الذيول الخامس - اتفاق تقييم البرنامج القطري عند نقطة الإنجاز
29	الذيول السادس - ذخيرة المشروعات

الملفات الرئيسية

- 1 الملف الرئيسي 1: الفقر الريفي وقضايا القطاع الزراعي/الريفي
- 4 الملف الرئيسي 2: مصفوفة المنظمات (تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر)
- 9 الملف الرئيسي 3: المبادرة التكميلية للجهة المانحة/إمكانات الشراكات
- 13 الملف الرئيسي 4: تحديد المجموعة المستهدفة، وقضايا الأولويات، والاستجابة المحتملة

خريطة عمليات الصندوق في البلد

هايتي

الأنشطة التي يمولها الصندوق



المصدر: الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

إن التسميات المستخدمة وطريقة عرض المواد في هذه الخريطة لا تعني التعبير عن أي رأي كان من جانب الصندوق فيما يتعلق بترسيم الحدود أو الترخوم أو السلطات المختصة بها.

موجز الاستراتيجية القطرية

- 1- يحدد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا إطار الشراكة الاستراتيجية للتعاون بين حكومة هايتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال الفترة 2009-2012، وفقا للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بكل من الطرفين. ومنذ عام 1999، وهو تاريخ آخر برنامج للفرص الاستراتيجية القطرية، مرت هايتي بفترات من الأزمات الحادة. فالحكومة الانتقالية (2004-2006) التي ساندها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تركت مكانها على رأس الدولة لحكومة René Préal المنتخبة ديمقراطيا في مايو/أيار 2006. ويتيح هذا السياق العمل من جديد في صالح التنمية الطويلة الأجل بالبلد، في ظل الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية العديدة التي ينفذها البلد والتي يساندها المجتمع الدولي.
- 2- **الهدف العام.** تهدف المساندة المقدمة في إطار البرنامج إلى المساهمة في تنفيذ وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر. ويتمثل الهدف العام من البرنامج في تحسين الدخل وحالة الأمن الغذائي للسكان الريفيين الفقراء على نحو مستدام. ويتمحور هذا الهدف العام حول ثلاثة أهداف استراتيجية يرد وصفها أدناه، وفقا للنهج الاستراتيجي لتقديم المساندة لإنعاش القطاع الاقتصادي عن طريق تيسير مشاركة فقراء الريف في نمو اقتصادي عادل ودائم.
- 3- **الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز مشاركة المنظمات الزراعية في عملية التنمية.** يرمي هذا الهدف إلى تنمية القدرات الوطنية، وإضفاء الصبغة التنظيمية والمهنية على منتجي المحاصيل الزراعية، ودعم مشاركة المنظمات الأساسية الريفية في إعداد سياسات على مستوى كميوناتها وأقاليمها. وأما النتائج المنشودة من خلال هذا الهدف الاستراتيجي، فهي: (1) بلوغ المنظمات الأساسية الريفية مستوى من النضج يعبر عنه الحصول على وضع قانوني وأسلوب عمل لجان الإدارة؛ (2) قيام المنظمات الأساسية الريفية بتقديم خدمات جيدة إلى أعضائها؛ (3) المشاركة النشطة من النساء في الأجهزة القائمة بإدارة المنظمات الأساسية الريفية.
- 4- **الهدف الاستراتيجي 2: تحسين فرص وصول صغار المنتجين إلى الموارد المائية والخدمات الإنتاجية.** يرمي هذا الهدف إلى تحقيق النمو، وإلى الحد من التباينات عن طريق إنعاش الإنتاج الزراعي. والنتائج المنشودة هي: (1) اعتماد استراتيجيات وإجراءات تكفل للمنظمات الزراعية الإدارة الرشيدة والمستدامة للموارد أو البنى الأساسية الجماعية؛ (2) تهيئة مساحات صغيرة مروية والأخذ بتكنولوجيات جديدة للري على نطاق صغير؛ (3) زيادة الإنتاج الزراعي والمتوافر من المحاصيل الغذائية على مستوى الأسر الريفية الفقيرة.
- 5- **الهدف الاستراتيجي 3: تحسين فرص وصول صغار المنتجين إلى الأسواق.** يرمي هذا الهدف إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق المدرة للدخل عقب زيادة الإنتاج المنتظرة، بالتأثير على القيم المضافة التي يحققها المنتجون من أنشطتهم. والنتائج المنشودة هي: (1) زيادة المنتجات التي يطرحها صغار المزارعين في الأسواق؛ (2) زيادة حصة المنتجات الصادرة عن الإنتاج المحلي في الأسواق؛ (3) تهيئة فرص مستدامة للدخل من مصادر غير زراعية.

-6 **النهج الاستراتيجي.** يندرج النهج العام الذي يتبعه الصندوق ضمن الرغبة في المساهمة بقوة أكبر في استدامة الأنشطة المالية. وستجري مراعاة المسائل المتصلة بإدارة المخاطر وطريقة ضمان المزيد من الاستمرارية للاستثمارات المادية وغير المادية التي تنفذ، وذلك على نحو منهجي ومتعمق أثناء الإعداد لتنفيذ المشروعات والعمليات التي يساندها الصندوق. وبالإضافة إلى ذلك، سيواصل الصندوق مساندة لإعداد أدوات استباقية لإدارة المخاطر.

جمهورية هايتي برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

أولاً - المقدمة

- 1- يحدد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية هذا إطار الشراكة الاستراتيجية للتعاون بين حكومة هايتي والصندوق الدولي للتنمية الزراعية خلال الفترة 2009-2012، وفقاً للسياسات والاستراتيجيات الخاصة بكل من الطرفين. وتوجهات البرنامج جاءت نتاجاً لتبادل وجهات النظر والمشاورات واسعة النطاق بين حكومة جمهورية هايتي - وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التعاون والتخطيط الخارجي، ووزارة الداخلية والتجمعات الإقليمية - مجموعة عمل، وأفرقة مشروعات الصندوق والمستفيدين وممثلي المنظمات الأساسية الريفية، كما تضم ممثلين عن وكالات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف¹.
- 2- لقد مرت هايتي، منذ عام 1999، وهو تاريخ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية الأخير، بفترات من الأزمات الحادة. فالحكومة الانتقالية (2004-2006) التي ساندتها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تركت مكانها على رأس الدولة لحكومة René Préal المنتخبة ديمقراطياً في مايو/أيار 2006. ويتيح هذا السياق العمل من جديد في صالح التنمية الطويلة الأجل بالبلد، في ظل الإصلاحات الهيكلية والاجتماعية العديدة التي تنفذها الحكومة والتي يساندها المجتمع الدولي.

ثانياً - السياق القطري

ألف - السياق الاقتصادي والزراعي وسياق الفقر الريفي

الخلفية الاقتصادية للبلد

- 3- لا تزال هايتي أفقر بلد في إقليم أمريكا اللاتينية والكاريبي (وفقاً لمؤشر التنمية البشرية، تشغل هايتي المرتبة رقم 146 من بين 177 بلداً)، حيث يوجد بها أكبر تباين في الدخل (معامل جيني قدره 0.65). وهايتي بلد ذو كثافة سكانية مرتفعة (9.6 مليون نسمة على مساحة 27 560 كم²، أي 348 نسمة/كم²)، يمر بعملية تحضر سريعة. وقد تجاوزت الزيادة السكانية خلال الفترة من 1996 إلى 2006 تقدم الناتج المحلي الإجمالي، مما تسبب في انخفاض الناتج المحلي الإجمالي للفرد بنسبة 0.6 في المائة، وكان هذا الناتج المحلي الإجمالي يقدر بمبلغ 560 دولاراً أمريكياً في عام 2007.
- 4- وتشكل الزراعة وصيد الأسماك القطاع الاقتصادي الأول في البلد، ولكن الإنتاج الوطني من الأغذية غير كاف مقارنة بالطلب: يغطي 60 في المائة من الاحتياجات الغذائية من الاستيراد. ولا يزال الاقتصاد الوطني إلى حد كبير غير نظامي. وهايتي بصفة خاصة تعتمد اعتماداً كبيراً على التدفقات النقدية الخارجية: تحويلات المهاجرين (أكثر من 1 مليار دولار أمريكي في عام 2006)، وعلى المساعدة الإنمائية الدولية. والولايات المتحدة هي الوجهة الرئيسية للسلع المصدرة (منتجات النسيج المصنعة، والمانجو، والزيتون الأساسية، والكاكاو، والبن)

¹ انظر الذيل الأول: عملية التشاور بشأن إعداد برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية.

والخدمات (الأيدي العاملة). ويجري تكثيف العلاقات التجارية مع الجمهورية الدومينيكية (تصدير الأيدي العاملة، واستيراد المنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة).

5- وتحدّد السياسة الاقتصادية الكلية بالتعاون الوثيق مع صندوق النقد الدولي منذ عام 1987، وهو تاريخ تنفيذ برامج التكيف الهيكلي الأولى التي لا تزال آثارها محل جدل بعد تحرير التجارة في المنتجات الزراعية لصغار المنتجين الريفيين - الذي يشكلون دعامة القطاع الخاص في هايتي. ومنذ عام 2005، دأبت الحكومات المتعاقبة على انتهاج سياسة تهدف إلى احترام التوازنات الكبرى، مع إيلاء الأولوية لمراقبة التضخم والإدارة الرشيدة لموارد الدولة. وبعد فترة الأزمة 2001-2004، عاد نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الارتفاع، وانخفض التضخم إلى أقل من 10 في المائة في عام 2006. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2006، وصلت هايتي إلى نقطة اتخاذ القرار في سياق مبادرة الحد من ديون البلدان المثقلة بالديون.

6- والانفتاح الاقتصادي في هايتي والتحديات المسجلة على مستوى ميزان المدفوعات تعزز المخاطر المرتبطة بما يلي: (1) تغيرات الأسعار وأسعار صرف العملات الدولية الرئيسية؛ (2) الاعتماد على الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة. ويفاقم من هذا الضعف وقوع جزيرة هيسبانيولا في منطقة الأعاصير؛ وتقدر الأضرار التي سببها مرور أربعة أعاصير وعواصف استوائية على هايتي في عام 2008 بمبلغ 897 مليون دولار أمريكي.

الزراعة والفقر الريفي

7- هايتي بلد جبلي بصفة أساسية (65 في المائة من مساحته). ويترتب على تعرضها للرياح والتضاريس الجبلية تنوع كبير في: (1) درجات الحرارة (ما بين 20 و38 درجة مئوية في السهول، بينما يبلغ متوسط درجات الحرارة على الجبال 15 درجة مئوية)؛ (2) هطول الأمطار (أقل من 1 000 ملم في جزء من المقاطعات الغربية وأرتيبونيت والشمال الغربي، وما بين 1 000 و2 000 ملم في مقاطعات الشمال والشمال الشرقي، ونحو 2 000 ملم في الجنوب والوسط). ويشجع هذا التنوع على تعدد النظم الإيكولوجية. ومن ناحية أخرى، فوجود 1 771 كم من السواحل يتمتع البلد بموارد مائية لا تزال تعاني من نقص الاستغلال.

8- وتمثل الزراعة 26 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني، ويشغل بها أكثر من نصف السكان القادرين على العمل. وتشهد هذه المساهمة في الاقتصاد الوطني وكذلك الإنتاج الزراعي انخفاضا منذ الثمانينيات. وقد أصبحت الصادرات الزراعية تمثل اليوم 5 في المائة من المجموع، بينما تشكل المنتجات الغذائية ثلاثة أرباع الواردات. وأكثر الأنشطة التجارية مساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي هي الموز، واليام، والبن، والذرة، والماشية. ويتيح تنوع النظم الإيكولوجية للمزارعين تطوير نطاق عريض جدا من الزراعات، ويقوم المزارعون في معظم الحالات بزراعات متعددة. ويمارس أغلب الأسر الريفية تربية الحيوانات المنزلية الصغيرة.

9- وتحد تضاريس البلد من توافر الأراضي الصالحة للزراعة، ويقوم ثلاثة أرباع المزارعين بزراعة مساحات أقل من هكتارين، ويكون ذلك في الغالب دون عقود عقارية. ويتفاقم هذا الاتجاه مع دخول الأراضي الزراعية في نطاق المدن، وفقدان خصوبة التربة الذي تعجل به إزالة الغابات والتآكل والكوارث الطبيعية المتكررة. ويقدر الغطاء الحرجي الوطني بنسبة 2 في المائة من مساحة البلد، ويشكل الفحم الخشبي واحدا من مصادر الطاقة الرئيسية، ومصدرا للدخل لا يستهان به للسكان الريفيين الفقراء. ولا يزال القطاع الزراعي واحدا من أكثر القطاعات تأثرا بالصدمات المناخية: تبلغ قيمة الأضرار المقدرة في عام 2008 نحو 200 مليون دولار أمريكي.

10- وتعرض الإنتاج الزراعي في هايتي عقبات عديدة. فالزارعون يكادون لا يستفيدون من عمليات نقل التكنولوجيات الجديدة، ويعانون من ضعف خدمات المساندة في مجال الصحة النباتية والحيوانية. ولا تُستغل إمكانات الري في البلد الاستغلال الكافي. والفاقد بعد الحصاد كبير، ويحدث عادة بسبب نقص إمكانات التحويل أو التخزين، وبسبب حالة البنية الأساسية للطرق. ويعاني السكان الريفيون من النقص الشديد في فرص الحصول على القروض التي تتيح التحديث التكنولوجي، وقليلًا ما تقيم منظمات المنتجين روابط فيما بينها.

11- وتكمن الميزة الرئيسية للزراعة في هايتي في المنتجين الذي أظهروا قدرات عالية على التأقلم والتكيف في ظروف مناوئة. والنشاطات المضطلع بها في المناطق الريفية هي نشاطات زراعية بالدرجة الأولى ثم تجارية. ويشغل بهذين النشاطين وحدهما أكثر من 85 في المائة من السكان الريفيين القادرين على العمل. ولا تزال تعددية النشاطات سمة ملحوظة: فواحد فقط من بين كل خمسة (22 في المائة) من أصحاب الأراضي الزراعية يكرس نشاطه حصريًا للزراعة وللتربية على أرضه. وتتعلق الفرص القائمة خارج نطاق النشاط الزراعي قبل كل شيء ببيع قوة العمل، ونشاطات الاستخراج (الرمال، والجير، والفحم الخشبي)، والحرف، والتجارة الصغيرة. وقد استفادت المناطق الريفية من التغطية بالاتصالات الهاتفية الخلوية التي أحدثت تغييرًا جذريًا في الحصول على المعلومات.

الفقر في المناطق الريفية

12- كان يعيش في هايتي في عام 2007 أكثر من 9.5 مليون نسمة، من بينهم ما يقرب من 5 مليون في المناطق الريفية (52 في المائة). وفي عام 2001، وفقا لنتائج المسح المتعلق بالظروف المعيشية في هايتي، كان يمكن اعتبار 56 في المائة من مجموع هؤلاء السكان ممن يعانون من الفقر المدقع، و77 في المائة منهم ممن يعانون من الفقر. ويعني تطبيق هذه النسبة نفسها على السكان الحاليين أن 7.2 مليون نسمة يعيشون تحت خط الفقر وأن 5.3 مليون يعانون من الفقر المدقع. ويستند هيكل هذا الفقر إلى انعدام شديد للمساواة، في ظل شبه انعدام للطبقة المتوسطة.

13- ويضرب الفقر المناطق الريفية بشدة أكبر، حيث يعيش 88 في المائة من الأفراد تحت خط الفقر. ولا يزال الوصول إلى الخدمات الأساسية محدودًا جدًا لجزء كبير من السكان الريفيين، مع حصول 10 في المائة منهم فقط على الكهرباء، وأقل من 8 في المائة على مياه الشرب. والفقراء الريفيون هم أكثر الأشخاص تأثرًا بانعدام الأمن الغذائي بسبب غياب رأس المال المادي والطبيعي والاجتماعي لمواجهة المخاطر. وبالنسبة للمجتمعات الريفية الشديدة التشرذم، يشكل الانعزال مصدرًا آخر للضعف يحد من فرص الوصول إلى الأسواق وتوجيه المعونة الغذائية. ويسفر الفقر المدقع عادة عن حلقة مفرغة يبدو فيها عدم الوصول إلى مؤسسات الدولة التقليدية عاملًا يساهم في بقاء الفقراء على فقرهم، بما في ذلك من جبل إلى آخر. وأكثر حالات الفقر في المناطق الريفية موجودة في مقاطعة الشمال الشرقي، حيث يعاني منها أربعة من بين كل خمسة سكان. ولكنها كثيرة جدًا أيضًا في أرتيبونيت والشمال الغربي والوسط.

الفقر حسب محل الإقامة

محل الإقامة	حالات الفقر المدقع	حالات الفقر	المساهمة في الفقر المدقع
منطقة العاصمة	23 %	45 %	9 %
المناطق الحضرية الأخرى	57 %	76 %	14 %
المناطق الريفية	67 %	88 %	77 %
المجموع	56 %	77 %	100 %

المصدر: بيان الأمن الغذائي، وفقا لمسح الظروف المعيشية في هايتي (2001) ومعهد هايتي للإحصاءات والمعلوماتية.

14- ويتبين من دراسات مختلفة² وجود خمس مجموعات معنية على نحو خاص بالفقر، هي: ربات الأسر، والعاملون في المناطق الريفية المعتمدون حصريا على بيع قوة عملهم للبقاء، والفلاحون الذين لا يمتلكون أرضا (المؤكرون)، وصيادو الأسماك الذين لا يمتلكون سفنا مناسبة، ومنتجو الفحم الخشبي الذين يكرسون عملهم بالكامل لهذا النشاط.

15- وقد أثبتت دراسة أجراها البنك الدولي العلاقات القائمة بين ضعف الإيرادات وعوامل مثل قلة فرص الوصول إلى الائتمان، وعدم كفاية البنى الأساسية المتاحة، وتدني مستوى التعليم، ورأس المال الاجتماعي المحدود. وتبين دراسات أخرى أن السبب الرئيسي للفقر هو التباين في فرص الوصول إلى عوامل الإنتاج (الأدوات، والمياه، والأراضي الجيدة، والمعارف)، وعدم المساواة في توزيع الدخل، ووجود هياكل سلطوية تساند هذه التباينات وتنتج عنها.

16- ووفقا للبيانات التي قدمتها دراسة الظروف المعيشية في هايتي، فإن مؤشر الفقر المدقع في الأسر التي تؤمن فيها امرأة مصدر الدخل الرئيسي (58 في المائة) أعلى قليلا منه في الأسر التي يضطلع فيها رجل بهذا الدور (53 في المائة). وفي المناطق الريفية، تقل تكلفة تشغيل المرأة بنسبة تتراوح بين 33 و50 في المائة عن تكلفة تشغيل الرجل. وتبلغ مدة بقاء الفتيات في المدارس سنتين وثمانية أشهر في مقابل متوسط عام يبلغ ثلاث سنوات وتسعة أشهر.

17- وعقب الصدمات الخارجية التي وقعت في عام 2008، يقدر أن ثلث السكان يعيشون في حالة انعدام للأمن الغذائي (أي 3 ملايين شخص)، وأن معدلات الفقر - الحضري والريفي - ترتفع من جديد.

باء - السياق السياساتي والاستراتيجي والمؤسسي

السياق المؤسسي الوطني

18- جهات الاتصال الحكومية الرئيسية المنفذة لهذا البرنامج هي وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، ووزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة التعاون والتخطيط الخارجي، ووزارة الداخلية والتجمعات الإقليمية. وسيستمر صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية، وهو مؤسسة مستقلة خاضعة لوزارة الاقتصاد والمالية،

² بصفة خاصة: IRAM-INESA pour MARNDP, étude de la filière pêche en Haïti, 2007; CNSA-Fews, Profils de mode de vie en Haïti; IHE, Rapport de l'enquête mortalité, morbidité et utilisation des services (EMMUS), 2004; CNSA, Bilan de la sécurité alimentaire 2003-2005.

وبعض الدوائر المتخصصة من وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، في الاضطلاع بدور رئيسي في التعهد المفوض إليها.

19- وتكمن مواطن القوة الرئيسية لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية في وجودها في كافة أنحاء الإقليم تقريبا (تعتبر الوزارة ملاذا لسكان المناطق الريفية)، ووجود عدد من الموظفين الفنيين المشهود لهم بالكفاءة، ووجود مختبر مرجعي (تامارينيه)، ووجود شبكة من مراكز التدريب (مدارس متوسطة، وكلية الزراعة والطب البيطري). ووفقا للتحليل الذي أجري بالاشتراك مع الموظفين الفنيين بالوزارة، تكمن مواطن الضعف الرئيسية للوزارة في عدم توافق التنظيم والتوجهات مع المهام والتحديات الراهنة، وعدم ملائمة هيكل الموظفين والهروب المستمر لأصحاب الكفاءات، ونقص القدرات في مجال برمجة المشروعات وتنفيذها ومتابعتها وفي وحداتها الإدارية، ووجود صعوبات في التواصل مع الوزارات الأخرى، وضرورة إعادة النظر في طريقة تمويل الوزارة وتشغيلها. ويعبر عدم وجود استراتيجية رسمية للقطاع الزراعي عن هذا السياق المؤسسي، على الرغم من حالة الإعداد المتقدمة للعديد من وثائق المقترحات التي لم يعتمد أي منها حتى الآن. ومع ذلك، فقد اعتبر تعزيز هذه المؤسسة وتجديدها بوضوح منذ عام 2008 من بين الأولويات الاستراتيجية. ويلقى هذا التوجه مساندة قوية من المجتمع الدولي، وبخاصة البنك الدولي الذي سيقدم المساندة إلى الوزارة في هذا الاتجاه.

20- أما وزارة الاقتصاد والمالية، فقد صاغت سياسات اقتصادية تتفق والمعايير الدولية، ووضعتها موضع التنفيذ. وبالإضافة إلى ضرورة مراقبة التوازنات الاقتصادية الكبرى، يتمثل التحدي الرئيسي الذي يتعين على الوزارة مواجهته في وضع معايير جديدة بالتعاون مع الوزارات القطاعية لتوزيع الموارد العامة وفقا للأولويات المذكورة في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر. وسوف تضطلع وزارة الاقتصاد والمالية في هذا الشأن بدور غير مباشر وإن كان أساسيا في إعادة الدينامية إلى وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية.

21- وأما صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية فيكمل مجموعة الأدوات السياسية التي تمتلكها الحكومة، حيث تُنقل من خلاله الأموال من المستوى الوطني إلى المشروعات في المناطق الحضرية والريفية. ويمتاز الصندوق بوجود موظفين محترفين ومتحمسين، وقدرة كبيرة على استحداث الإجراءات والإلزام باتباعها. كما أن الصندوق يوفر حيزا لتنسيق مبادرات الجهات المانحة، واضعا المبادرات المالية التي يمولها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وغيره من الجهات المانحة موضع التنفيذ.

22- وقد أصبحت السلطات الإقليمية المحلية مرة أخرى عناصر فاعلة رئيسية للتنمية الريفية في هايتي، عقب الانتخابات المحلية التي جرت في الفترة 2006-2007 على مستوى العمديات ومجالس إدارة قطاعات الكوميونات. ويشكل وجودها في الكوميونات والقانون المعتمد مؤخرا بشأن اللامركزية ميزتين للتنمية المحلية في المناطق الريفية. ومع ذلك، فهذه المؤسسات تعاني من قلة الموارد، ويجب زيادة مشاركتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتدخلات الممولة من الخارج.

23- ويوجد نوعان من منظمات المنتجين في هايتي:

(1) منظمات المنتجين الصغيرة التي تنظم على أساس محلي أو إقليمي. ومستوى الانضمام إلى هذه المنظمات ضعيف، ولكن عددا كبيرا منها استطاع البقاء بالرغم من الأزمات وانقطاع المساندة، مما يثبت قدرة مرتفعة على التأقلم. وتضم هذه المنظمات عادة صغار المنتجين، وتسعى إلى

تحقيق خليط من الأهداف الاجتماعية والسياسية والإنتاجية. ومستوى ما تقدمه من خدمات محدود في معظم الأحيان، واستقلاليتها منعدمة بوجه عام.

(2) منظمات المنتجين التي تنظم أو تميل إلى أن تنظم على مستوى أكبر في قطاعات (الألبان، والمانجو، والبن). وتسعى منظمات القطاعات الثلاثة إلى تدعيم الروابط بين المنتجين والسماسة الصغار والمتوسطين (أصحاب الصناعات الزراعية، والمستوردون). وتقدم هذه المنظمات خدمات لأعضائها: معلومات عن الأسواق وعن المعايير، ودعم تقني وتنظيمي، وإقامة علاقات تجارية. وتتمتع بمستوى معين من الاستقلالية، ولكنها لا تزال تحصل على دعم كبير من المجتمع الدولي.

24- وتوجد المنظمات الوسيطة (مكاتب الدراسات، والمنظمات غير الحكومية، ومراكز التدريب، والمعاهد): تتصدى العناصر الفاعلة في مجال التنمية اليوم لمنظمات وسيطة تشوبها تباينات شديدة في مدى جودة الخدمات، وبخاصة في المناطق الريفية حيث يصعب اجتذاب الموظفين الفنيين الشباب والمؤهلين واستبقاؤهم. كما أن هذه المنظمات كثيرا ما تحل محل الوظائف التقليدية للمرافق العامة.

الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر الريفي

25- بدأت عملية إعداد الوثيقة الاستراتيجية للحد من الفقر في عام 2003، ثم توقفت في عام 2004. وفي عام 2008، أتمت الحكومة الجديدة إعداد الوثيقة التي صارت تتخذ اليوم إطارا مرجعيا لحشد الأموال العامة. وقد تم تحديد ثلاث ركائز ذات أولوية، هي: (1) عوامل النمو، وهي الزراعة والتنمية الريفية، والسياحة، والبنية الأساسية؛ (2) التنمية البشرية مع إيلاء الأولوية للتعليم والتدريب، والصحة، والمياه والصرف الصحي، والمعوقين، والأطفال الفقراء، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين؛ (3) الحكم الديمقراطي وبخاصة العدالة، والأمن، وتحديث الدولة.

26- والهدف العام من قطاع "الزراعة والتنمية الريفية" هو تعزيز الزراعة الحديثة المنتجة للثروات والمراعية للبيئة، التي تتيح تحقيق الأمن الغذائي للجميع وتحسين المستوى المعيشي للمزارعين. ويتمحور هذا الهدف حول ثمانية محاور للتدخل ذات أولوية، هي: (1) الترويج للزراعة المستدامة؛ (2) إنعاش الإنتاج الزراعي؛ (3) تحديث البنية الأساسية الريفية؛ (4) تشجيع المصايد الداخلية وتربية الأحياء المائية؛ (5) إنعاش الصناعات التحويلية الزراعية؛ (6) الترويج بشدة لاستراتيجية تسويق جديدة؛ (7) تعزيز هياكل دعم الإنتاج؛ (8) التمويل الزراعي.

27- ومنذ الأحداث المرتبطة بارتفاع الأسعار، والكوارث الطبيعية التي حلت في عام 2008، أصبحت الزراعة تشغل الصدارة كأولوية وطنية على كافة المستويات الحكومية. ويجري الإقرار بالأهمية القصوى لإنعاش الزراعة بغية مواجهة ارتفاع الأسعار الدولية وانعدام الأمن الغذائي الذي يضر بجزء كبير من سكان هايتي.

التنسيق والمواعمة

28- تندرج مشروعات الصندوق الجارية والمزمعة ضمن المحاور الاستراتيجية المحددة في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر. ويتمشى الهدف العام والأهداف الاستراتيجية الثلاثة المقترحة مع الاستراتيجية الوطنية، وبخاصة مع ركيزة النمو الأولى المقترحة.

29- وقد شارك الصندوق من خلال آلية وجوده الميداني في اجتماعات بين الجهات المانحة والحكومة بشأن القضايا الزراعية، ولا سيما في الموائد المستديرة القطاعية التي عقدت في عهد الحكومة الانتقالية. ويواصل الصندوق مواصلة النهج المساندة والإجراءات بين الجهات المانحة والحكومة. وفي إطار دعم صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية الذي ينفذ المشروعات التي تساندها عدة جهات مانحة، يجري تنفيذ التدخلات بالاستعانة بدليل الإجراءات الموحد.

ثالثاً - الدروس المستفادة من خبرة الصندوق في البلد

ألف - النتائج السابقة والأثر والأداء

30- في عام 2009، وعقب المناقشات التي دارت بين الشركاء وفريق من الخبراء، جرى توجيه بؤرة تركيز البرنامج نحو تعزيز القدرات: تعزيز قدرات وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية على التوجيه، وتحسين قدرة منظمات المنتجين والمنظمات غير الحكومية وغيرها من قوى المجتمع المدني، والمساهمة في تعزيز إطار السياسات المتعلقة بالتنمية الريفية. وقد كانت العمليات الممولة في إطار البرنامج القطري السابق كما يلي:

- مشروع تنمية المساحات الصغيرة المروية - وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية: الشمال الغربي، وأرتيبونيت، والغرب، والجنوب (1996-2006، 23 مليون دولار أمريكي)؛
- مشروع تكثيف المحاصيل الغذائية، المرحلة الثانية - وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية: الهضبة المنخفضة الوسطى (2002-2010، 21 مليون دولار أمريكي)؛
- برنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية - صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية: الشمال الشرقي، والشمال الغربي، والهضبة المرتفعة الوسطى (2002-2012، 28 مليون دولار أمريكي)؛
- برنامج المساعدة التقنية لتعزيز رابطات الري - صندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية (2007-2008، 1.1 مليون دولار أمريكي)؛
- مشروع تطوير شبكات الري الصغيرة - وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية: الشمال الشرقي، والشمال الغربي (2008-2015، 27 مليون دولار أمريكي)؛
- خطة العمل القصيرة الأجل لدعم إنتاج المحاصيل الغذائية: وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية/منظمة الأغذية والزراعة - الأراضي الوطنية (2008-2009، 10.2 مليون دولار أمريكي، إعادة تخصيص أموال قرض برنامج المساعدة التقنية لتعزيز رابطات الري ومشروع تكثيف المحاصيل الغذائية، المرحلة الثانية).

31- وقد حققت المشروعات نتائج ملحوظة على الرغم من وجود سياق بالغ الصعوبة قريب من حالة ما بعد النزاع، وذلك بالعمل عن طريق متعهدين على مستوى البلديات ومع منظمات المنتجين. وساهمت المشروعات في تعزيز منظمات المنتجين المحلية، ومنظمات الري الموجودة في مناطق عمل المشروعات. ومن ناحية أخرى، فقد ساهم مشروع تنمية المساحات الصغيرة المروية وكذلك شبكة الخبراء الذين حشدتهم الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

(في إطار المؤتمر الدولي المعني بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في أفريقيا الذي عقده الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، البرنامج الإقليمي) في تبادل الآراء بشأن سياسة الري على النطاق الصغير. وعانت المشروعات بوجه عام من البطء في تسديد الأموال، وضعف القدرة على التنفيذ، وندرة الموارد البشرية المؤهلة. ومع ذلك، فقد لوحظ استئناف واضح للإنجازات المالية والمادية منذ عام 2006، بالتوازي مع استقرار السياق الاجتماعي-الاقتصادي.

باء - الدروس المستفادة

32- تتمثل الدروس الرئيسية التي يمكن استخلاصها على مستوى المشروعات فيما يلي: (1) رفع قدرات المنتجين الريفيين في مجالي الإدارة والاستقلالية، عن طريق منظمات أساسية قوية؛ (2) تفضيل التدخلات المتعلقة بالمجالات أو الفئات الواعدة التي جرى تحديد العوامل (التقنية والمؤسسية) المعرّقة لها تحديدا واضحا؛ (3) تكيف الحلول التقنية، وبخاصة في مجال إدارة الموارد الطبيعية للري إدارة غير منجمية، مع مراعاة ظروف هبوب الأعاصير ومشكلات تآكل الأراضي؛ (4) حفز الاستثمارات الموازية في الممتلكات العامة (الطرق، والممرات، والتوصيل بالكهرباء) أو الاعتماد عليها؛ (5) إعادة النظر في أسلوب تعيين وإشراك المنظمات الوسيطة؛ (6) إشراك نواب المجالس المحلية المنتخبين، مع مراعاة مجالات اختصاصهم وولاياتهم من حيث إدارة الممتلكات العامة والمرافق العامة على الصعيد المحلي؛ (7) التزام التواضع مع الحسم عند إجراء البرمجة والتقييم.

33- واستُخلصت الدروس التالية على مستوى الآثار المترتبة على الصندوق الدولي للتنمية الزراعية: (1) التحلي بالمرونة في البرمجة ورصدها، مع مراعاة سياق البلد، على مستوى كل من استمرارية الدعم ومحتواه؛ (2) تعزيز حضور الصندوق القطري عن طريق هيكل دائم؛ (3) الاضطلاع بالإشراف المباشر على المشروعات بغية إجراء الرصد وتعزيز الأصول والتفاعل بطريقة أفضل وأسرع؛ (4) مساندة تعزيز قدرات وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية. وتؤكد الدروس المستفادة من عدم تنفيذ نشاطات التعزيز خلال برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية السابق أنه ينبغي للحكومة ولوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية أن يعيدا النظر في مخطط تنظيم البرنامج وتمويله، وطبيعة التطورات المنشودة ووتيرتها، فضلا عن التدابير التي يتعين اتخاذها. وسيكون دور الصندوق، بالتشارك مع المجتمع الدولي، أن ييسر إعادة الدينامية هذه.

رابعاً - الإطار الاستراتيجي القطري للصندوق

ألف - ميزة الصندوق النسبية

34- إن الصندوق هو أهم وأنشط شريك تقني ومالي في قطاع التنمية الريفية بهاييتي منذ عام 1978. فقد قدم حتى الآن مساهمات مالية يبلغ مجموعها 84.4 مليون دولار أمريكي. وقد قامت هذه الشراكة المتميزة مع الحكومة في ظل حوار دائم وصريح ظل مستمرا دائما حتى في فترات الأزمة الاجتماعية-السياسية الخطيرة التي مر بها البلد.

- 35- وأتاحت هذه المساعدة المتواصلة المقدمة من الصندوق إلى هايتي وضع استراتيجيات وآليات لدعم السكان الريفيين الفقراء. وترجم هذا على نحو خاص بإقامة شبكة من الخبراء المعنيين بالمياه وإدارتها في الزراعة، وهو موضوع يستطيع الصندوق أن يحشد من أجله أموالاً خارجية أخرى. وقد تمكن الصندوق والحكومة من استخلاص دروس مهمة ونجحا في تطوير الأطر السياساتية. ومن ناحية أخرى، فقد ساهم الصندوق، بالتنسيق مع جهات مانحة أخرى، في زيادة المساندة المقدمة إلى النشاطات الإنتاجية في إطار نهج التنمية المجتمعية التي لم تكن تركز في الماضي سوى للاستثمارات الاجتماعية. وبالمثل، شجعت الشراكة بين الحكومة والصندوق على تعزيز الخدمات المالية القريبة، وزيادة فرص الوصول إلى الائتمانات الصغيرة في المناطق الريفية المعزولة.
- 36- ويتمتع الصندوق أيضا بتجارب وخبرات متينة في مجال تشجيع المنظمات المجتمعية الأساسية، مثل منظمات المنتجين، ورابطات الري، وتجمعات الائتمان الصغير، وغير ذلك من المنظمات الاجتماعية-الاقتصادية. وتمثل الخبرة المكتسبة في مجال نقل ملكية المساحات الصغيرة المرورية وإدارتها عن طريق منظمات المنتفعين، والمساندة المقدمة لإضفاء الطابع المهني على منظمات المنتجين قاعدة أساسية للتدخلات المقبلة.
- 37- وفي بلدان أخرى بأمريكا اللاتينية والكاريبي، وبخاصة في الجمهورية الدومينيكية، ساند الصندوق مبادرات تتعلق بالتسويق، وتعزيز الروابط بين القطاعات، وتشغيل مراكز دعم الشركات الصغيرة والمتناهية الصغر في المناطق الريفية. والهدف هو التمكين من الاطلاع على هذه الخبرات وهذه الدرايات في هايتي، ومن ثم إيجاد ميزة نسبية في مجال إدراج صغار المنتجين في القطاعات وضمان تحسين فرص وصولهم إلى الأسواق.

باء - الأهداف الاستراتيجية

- 38- **الهدف العام.** تهدف عمليات المساندة المقدمة في إطار البرنامج إلى المساهمة في تنفيذ وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر. والهدف العام للبرنامج هو تحسين الدخل والأمن الغذائي للسكان الريفيين الفقراء على نحو مستدام. ويتمحور هذا الهدف العام حول ثلاثة أهداف استراتيجية يجري وصفها أدناه، وفقا للنهج الاستراتيجي المتبع في مساندة إنعاش القطاع الزراعي بتيسير مشاركة فقراء الريف في النمو الاقتصادي العادل والمستدام. وترد النشاطات الناجمة عن هذه الأهداف في الذيل السادس.
- 39- **الهدف الاستراتيجي 1: تعزيز مشاركة المنظمات الأساسية الريفية في عملية التنمية.** يرمي هذا الهدف إلى تنمية الكفاءات الوطنية وإضفاء الطابع الهيكلي والمهني على منتجي المحاصيل الزراعية. وسوف يتيح هذا التعزيز للمنظمات تطوير الخدمات والقدرات اللازمة لتقديم دعم جيد لأعضائها، وسوف يشمل تجمعات المنتجين ورابطات الري، ومجموعات الادخار والائتمان. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادا إلى أعمال الصندوق في مجال التخطيط المحلي التشاركي، يرمي هذا الهدف إلى دعم مشاركة المنظمات الأساسية الريفية في إعداد السياسات على صعيد الكوميونات والأقاليم. ويستجيب هذا الهدف بصفة خاصة للمحور ذي الأولوية رقم 7 المحدد لقطاع الزراعة والتنمية الريفية في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر.
- 40- والناتج المنشودة هي التالية: (1) بلوغ المنظمات الأساسية الريفية مستوى النضج مثلا في الحصول على وضع قانوني وأسلوب عمل لجان الإدارة؛ (2) قيام المنظمات الأساسية الريفية بتقديم خدمات جيدة إلى أعضائها (التزويد بمستلزمات الإنتاج الجيدة بأسعار ميسرة، والدعم بالمشورة والتدريب، والمعلومات، والتحويل،

والتسويق، والادخار-الائتمان)؛ ويمكن تقديم هذا العرض مباشرة عن طريق منظمات المنتجين في المجالات التي لها فيها ميزة نسبية أو في إطار شراكات تنشأ مع القطاع الخاص والمرافق العامة؛ (3) المشاركة النشطة من النساء في أجهزة إدارة المنظمات الأساسية الريفية.

41- **الهدف الاستراتيجي 2: تحسين فرص وصول صغار المنتجين إلى الموارد المائية والخدمات الإنتاجية.** يرمي هذا الهدف إلى: تحسين الإنتاج بتقديم المساعدة إلى المنتجين بغية زيادة الحجم المتوافر من المنتجات الغذائية المحلية؛ وحفز النمو والحد من التباينات بإنعاش الإنتاج الزراعي. ويندرج هذا الهدف ضمن المحاور ذات الأولوية أرقام 1 و2 و3 و7 المحددة للقطاع الزراعي والتنمية الريفية في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر. وستولى الأولوية لوصول النساء ربوات الأسر إلى هذه الخدمات.

42- **والنتائج المنشودة هي التالية: (1) اعتماد المنظمات الأساسية الريفية لاستراتيجيات وإجراءات إدارية رشيدة ومستدامة تجاه الموارد أو البنية الأساسية الجماعية؛ (2) تهيئة مساحات صغيرة مروية والأخذ بتكنولوجيات جديدة للري على نطاق صغير؛ (3) زيادة الإنتاج الزراعي والمتوافر من المحاصيل الغذائية على مستوى الأسر الريفية الفقيرة.**

43- **الهدف الاستراتيجي 3: تحسين فرص وصول صغار المنتجين إلى الأسواق.** يرمي هذا الهدف إلى تحسين فرص الوصول إلى الأسواق المربحة عقب الزيادة المتوقعة في الإنتاج، بزيادة القيمة المضافة التي يحصل عليها صغار المنتجين من نشاطهم. ويندرج هذا الهدف ضمن المحاور ذات الأولوية أرقام 4 و5 و6 المحددة لقطاع الزراعة والتنمية الريفية في وثيقة الاستراتيجية الوطنية للنمو والحد من الفقر.

44- **والنتائج المنشودة هي التالية: (1) زيادة المنتجات التي ي طرحها صغار المنتجين في الأسواق؛ (2) زيادة حصة السوق من المنتجات الناشئة عن الإنتاج المحلي؛ (3) تهيئة فرص مستدامة للدخل غير المرتبط بالزراعة.**

45- **النهج الاستراتيجي.** يندرج إجمالي نهج الصندوق ضمن الرغبة في المساهمة بقوة أكبر في استدامة النشاطات المالية. والمسائل المتعلقة بإدارة المخاطر وأسلوب ضمان المزيد من الاستثمارية للاستثمارات المادية وغير المادية المنفذة ستوضع في الحسبان بأسلوب يتسم بالمزيد من المنهجية والتعمق أثناء إعداد وتنفيذ المشروعات والعمليات المدعومة من الصندوق. وسيحقق هذا بتعزيز القدرات والترويج لإدارة سليمة للموارد الطبيعية.

جيم - فرص الابتكار

46- **تتيح الخبرات المكتسبة والدروس المستفادة من تنفيذ البرنامج القطري السابق التعرف على العديد من الابتكارات التي من المتوقع أن تساعد في تحسين بلوغ الأهداف الاستراتيجية المعروضة أعلاه. وتتعلق هذه الابتكارات على نحو خاص بما يلي: (1) التأمين العقاري باختبار تجربة رائدة خارج منطقة النزاع العقاري؛ (2) الجمع بين نهج الري الصغير والمتناهي الصغر ونهج صون مستجمعات المياه؛ (3) تطوير نهج القطاعات الذي يضم صغار المنتجين عن طريق منظماتهم الأساسية؛ (4) تنمية القدرات في مجال تقديم الخدمات عن طريق منظمات المنتجين، بتيسير إعادة الحيوية إلى البيئة المهنية الريفية والشراكات (العقود-الأهداف) مع القطاع الخاص والمرافق العامة؛ (5) وضع نظم رصد وتقييم فعالة وتفاعلية، تتيح إدارة المشروعات على أساس النتائج، والرصد التحليلي للابتكارات المقترحة ونشرها، والتعجيل بالتعليم وتعزيز الأصول من أجل احتمال التكرار؛ (6) تطوير الخدمات المالية القريبة التي تشرك المستفيدين في إدارتها. وسوف يسعى الصندوق إلى إقامة**

شراكات جديدة بغية الاستفادة من الدروس المستخلصة من العناصر الفاعلة الأخرى في التنمية في المجالات ذات الصلة، وبخاصة الإجراءات المتصلة بمستجمعات المياه.

دال - استراتيجية الاستهداف

47- سيكون المستفيدون الرئيسيون من المشروعات المنفذة في إطار هذا البرنامج هم السكان الريفيون الفقراء الذين يتمتعون بإمكانية المشاركة في نشاطات الإنتاج الزراعي أو النشاطات غير الزراعية. ويركز هذا البرنامج القطري على مقاطعات الوسط، والشمال الشرقي، والشمال الغربي، حيث تسجل المقاطعتان الأخيرتان أعلى معدلات الفقر في البلد. وستستمر تدخلات الصندوق في تفضيل هذه المناطق الجغرافية، ولكن يمكن توسيع نطاقها عند الضرورة لتشمل مناطق مجاورة أخرى تكثر فيها حالات الفقر، مع تجنب الإفراط في تشتيت الموارد وفي مجالات التدخل. ويجب أيضا مراعاة معايير استهداف اجتماعية للمستفيدين، ولا سيما: (1) مستوى الوصول إلى عوامل الإنتاج؛ (2) الأصول (العقارات، والأدوات، والماشية، الخ.)؛ (3) الظروف الاجتماعية-الاقتصادية الخاصة (النساء أو الشباب أرباب الأسر؛ والأسر المتضررة من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)؛ (4) مستوى هشاشة النشاط الرئيسي. وستتبع تجارب التدرج بين المجموعات المستهدفة لنشاطات معينة من نشاطات البرنامج القطري.

48- وفي كل عملية من عمليات التنمية، من المهم العمل على إدماج مختلف العناصر الفاعلة، فقيرة كانت أم لا، وإشراكها بغية زيادة العوامل المواتية لاستمرارية المشروع. ومن منظور التنمية المستدامة للإنتاج الزراعي، ينبغي تطبيق نهج قطاعي يستند إلى فكرة إقامة روابط بين مختلف فئات المنتجين، مع عدم إغفال العناصر الفاعلة الأخرى في القطاع.

هاء - الصلات السياساتية

49- تستلزم الأولوية التي توليها الحكومة لقطاع الزراعة تعزيزا للمؤسسات القطاعية ومخصصات ضخمة من الميزانية. وسوف يتعاون الصندوق مع شركائه الدوليين من أجل مساعدة الحكومة على تحسين إجراءات التخطيط والبرمجة في هذا القطاع. وبالإضافة إلى ذلك، سيدعم الصندوق وشركاؤه الدوليون الصلة بين الأمن الغذائي - الهش للغاية - لدى جزء من السكان، وضرورة زيادة الإنتاجية الوطنية.

50- وسيستمر الصندوق في أداء دور مهم في السياسة القطاعية الفرعية للري، استنادا إلى الأعمال التي قام بها مشروع تنمية المساحات الصغيرة المروية-المرحلة الأولى، وبرنامج المساعدة التقنية لتعزيز رابطة الري اللذين تنفذهما المنظمة غير الحكومية FONHDILAC في هايتي. وسوف يساند مشروع تنمية المساحات الصغيرة المروية-المرحلة الثانية الذي دخل حيز التنفيذ منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2008 إعداد برنامج وطني لمراقبة المياه للأغراض الزراعية. وسوف يدعم العمل في هذا القطاع الفرعي من خلال التعاون مع الشعبة التقنية في الصندوق.

51- ويمكن اعتبار الإشكالية العقارية في هايتي كابحا رئيسيا للتنمية المستدامة في المناطق الريفية. وسوف يعزز الصندوق أعماله مع وزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية والمعهد الوطني للإصلاح الزراعي عبر

التجارب الرائدة لمشروع تنمية المساحات الصغيرة المروية-المرحلة الثانية. ويندرج ضمن هذه العملية تبادل تجارب البلدان الأخرى.

52- وسيستمر البرنامج القطري في الاعتماد على عملية اللامركزية الجارية ومواكبتها. وسوف يفوض الشركاء بتقديم الدعم على المستوى المركزي إلى وزارة الداخلية والتجمعات الإقليمية؛ وتوخيا للتنمية المحلية والقابلية للتكيف والتأقلم، سيواصل الصندوق جهوده الرامية إلى تنمية قدرات نواب المجالس المحلية المنتخبين، والموظفين الفنيين المعارين من الوزارات، والمجموعات المنظمة في المناطق الريفية.

خامساً - إدارة البرنامج

ألف - إدارة برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

53- يرد أعلاه بيان بجهات التنسيق الحكومية الرئيسية القائمة بتنفيذ هذا البرنامج. وسوف يشارك الصندوق في إدارة البرنامج القطري عن طريق موظفيه في المقر (شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي، وشعبة الاستشارات التقنية، ومكتب المراقب المالي، والدائرة القانونية) وموظفي خلية الوجود القطري الواقعة في بور-أو-برانس.

54- ويستند البرنامج إلى سياق موات من الفرص والانفتاح، تتيحه عملية الاستقرار السياسي وتعزيز الشراكات في البلد. وتتطلب المخاطر المحددة قدرا كبيرا من المرونة والابتكار في تنفيذ البرنامج ومتابعته، بغية إتاحة تغيير المسار تبعا للتطورات التي تطرأ على المستوى القطري. وتراعي فترة تخطيط البرنامج (2009-2012)، أي أربع سنوات) هشاشة السياق هذه. ويعني هذا بالنسبة للمشروعات برمجة مرنة، مع وجود آليات خفيفة لمراجعة برنامج العمل والميزانية السنوية، ويعني بالنسبة للبرنامج رسدا دقيقا لصللة الأهداف والمؤشرات. وبالإضافة إلى ذلك، سيستمر الصندوق في تقديم مسانده لتطوير أدوات استباقية لإدارة المخاطر.

55- وستعقد كل سنة اجتماع عمل لتقييم تنفيذ البرنامج. وسيُنظم الاجتماع بالتوازي مع بعثة إشراف ودعم للبرنامج القطري، وسيستخدم أيضا لأغراض مراجعة البرنامج القطري. وستشارك فيه أفرقة المشروعات، وأعضاء الوكالات التنفيذية للبرنامج، وشركاء الصندوق الوطنيين والدوليين في هايتي. وستجري الحكومة والصندوق استعراضا للبرنامج القطري في منتصف المدة في الفترة 2010-2012، بدعم من عملية تقييم البرنامج القطري التي يجريها مكتب التقييم المستقل للصندوق. وستستخدم هذه النشاطات في الحوار السياساتي بين الحكومة والصندوق، وكذلك في إعداد البرنامج القطري المقبل.

باء - إدارة البرنامج القطري

56- جرى تأمين وجود الصندوق في البلد منذ يناير/كانون الثاني 2005 في إطار البرنامج التجريبي للحضور الميداني. وقد اصطبغ هذا الحضور الميداني بالصيغة الرسمية اعتبارا من عام 2008 بإنشاء خلية حضور قطري يستضيف مقرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وتتيح هذه الآلية تيسير التنسيق مع الحكومة، وأفرقة المشروع، والخبراء الآخرين، وتحسين تنسيق عمل الصندوق مع منظومة الأمم المتحدة والجهات المانحة الأخرى. ويشكل الموظف الموجود في البلد جزءا لا يتجزأ من فريق شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي في الصندوق. وسوف يساند الإشراف على البرنامج القطري وتنفيذ البرنامج القطري للفترة 2009-2012.

57- وهابتي هي أول بلد يتم اختياره للخضوع للإشراف المباشر من شعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي في الصندوق. وقد ساندت هذه الآلية، منذ 1 أكتوبر/تشرين الأول 2007، الاتجاه نحو تحسين أداء المشروعات والبرامج الجاري تنفيذها. وسوف يتيح الإشراف المباشر استمرارية البرمجة ومرونتها، وشراكة قريبة مع العناصر الفاعلة الوطنية والدولية، وكذلك تطوير إدارة المعرفة.

جيم - الشراكات

58- الحكومة. سيواصل الصندوق العمل مع وزارة الاقتصاد والمالية، ووزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، وصندوق المساعدة الاقتصادية والاجتماعية، وسيعزز تعاونه مع وزارة التعاون والتخطيط الخارجي، ووزارة الداخلية والتجمعات الإقليمية، والمعهد الوطني للإصلاح الزراعي. ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية لا بد من إقامة شراكات فعالة مع المجتمعات المحلية والتنسيق مع الهياكل اللامركزية لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية.

59- المجتمع الدولي. لم يقتصر عمل الصندوق في قطاع الري الصغير على إتاحة المساندة لتطوير المنهجية القطاعية للحكومة، بل ساهم أيضا في موامة النهج التي تتبعها الجهات المانحة. وفي هذا القطاع، يعمل الصندوق بصفة خاصة بالتعاون مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، والوكالة الفرنسية للتنمية. ويُقترح أن يساهم الصندوق، من خلال مشروع تنمية المساحات الصغيرة المروية-المرحلة الثانية، في إثراء النقاشات وتنسيق أعمال الجهات المانحة للري على النطاق الصغير عن طريق الحكومة. وعلى الصعيد التشغيلي، يتعاون البرنامج القطري مع مشروعات أخرى للتنمية الريفية، وبخاصة عن طريق الاشتراك في تمويل التخطيط والمشروعات المجتمعية.

60- وقد ساهم الصندوق مساهمة نشطة في تنظيم المبادرة المناهضة لارتفاع أسعار المنتجات الغذائية التي أطلقها البنك الدولي، ومنظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي في يونيو/حزيران 2008. ويتم هذا التعاون على كل من الصعيدين السياسي والتشغيلي: (1) مع منظمة الأغذية والزراعة، يشهد تنفيذ خطة العمل القصيرة الأجل لمساندة إنتاج المحاصيل الغذائية على القدرة على الاستجابة السريعة وروح التعاون بين المؤسستين؛ (2) مع برنامج الأغذية العالمي، يبحث الصندوق عن أشكال جديدة للتعاون، ولا سيما في مجال الشراء المحلي للمعونة الغذائية؛ (3) مع البنك الدولي، وضع تمويل مشترك لدعم الحكومة في مجال تنمية القدرات والسياسات المتعلقة بإدارة المخاطر في القطاع الزراعي.

دال - الاتصالات وإدارة المعرفة

61- يشكل إنتاج وتقاسم المعارف عنصرا رئيسيا من عناصر هذه الاستراتيجية. وسوف يلزم تعزيز القدرات في مجال التعليم وإيجاد آليات التواصل مع مختلف العناصر الفاعلة، وسيطلب ذلك: (1) إقامة شبكة تضم وحدات رصد وتقييم مشروعات الصندوق وبرامجه؛ (2) تنظيم اجتماعات مواضيعية بين أعضاء أفرقة إدارة البرنامج القطري؛ (3) إدارة موقع شبكي مخصص لمشروعات الصندوق والحكومة؛ (4) تحسين إدماج هابتي - المعزولة لغويا - في نشاطات البرامج الإقليمية لشعبة أمريكا اللاتينية والكاريبي والشعب الإقليمية الأخرى في الصندوق؛ (5) عمليات التبادل مع الأقاليم الأخرى، وبخاصة أفريقيا الناطقة بالفرنسية. وسوف يساهم الصندوق

على نحو خاص في الاستفادة المواضيعية من الري على النطاق الصغير، والتمويل الصغري في المناطق الريفية، والتأمين العقاري، والنهج التشاركية إزاء التنمية الريفية، ومراعاة قضايا التمايز بين الجنسين.

هاء - إطار التمويل بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء

- 62- سوف تتجزأ المشروعات الثلاثة الجاري تنفيذها (مشروع تكثيف المحاصيل الغذائية-المرحلة الثانية، وبرنامج مساندة المبادرات الإنتاجية في المناطق الريفية، ومشروع تنمية المساحات الصغيرة المروية) على التوالي في الأعوام 2009، و2012، و2015. وتبلغ عمليات التمويل هذه ما مجموعه 50 مليون دولار أمريكي من القروض بشروط تيسيرية للغاية. وعقب موافقة المجلس التنفيذي للصندوق في ديسمبر/كانون الأول 2006 على العملية الأخيرة، وبالنظر إلى معدل التسديد المنخفض للمشروعات الجارية في البلد، لم تكن هايتي مدرجة في البداية على قائمة المقترضين النشطين بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء خلال الدورة 2007-2009. وبفضل التحسن الواضح في أداء المشروعات والاستجابة المشتركة من الحكومة والصندوق للأزمة الغذائية في عام 2008، عادت هايتي للظهور في قائمة المقترضين النشطين لعام 2009.
- 63- وهكذا، تستفيد هايتي بمبلغ 5.66 مليون دولار أمريكي لعام 2009، وبمخصصات تتراوح تقريبا بين 15 مليون دولار أمريكي و20 مليون دولار أمريكي للدورة 2010-2012.
- 64- وسوف يستخدم التخصيص الأول للموارد في توسيع نطاق النتائج المحققة من مشروع تكثيف المحاصيل الغذائية-المرحلة الثانية، على مستوى التغطية الجغرافية والتأثير على الإنتاج الزراعي المحلي. ويأتي تخصيص الموارد الإضافية هذا لمشروع سار منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2008 استجابة للأولوية التي توليها الحكومة للبنية الأساسية الإنتاجية، ويراعي بطء البدء في تنفيذ المشروعات. ويرد في الذيل السادس بيان بالمشروعات المزمعة الأخرى التي سيبحث حشد التمويل المشترك لها مع شركاء مثل مصرف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومرفق البيئة العالمية، وصندوق الأوبك للتنمية الدولية. ويستند تركيز الأهداف الاستراتيجية على مجالات المؤشرات المحددة بأنها متوسطة الأداء في نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء (التنسيق، والوصول إلى المياه) على خيار استمرارية البرنامج القطري للصندوق وتأثير المشروعات السابقة.

الجدول 1

حساب المخصصات بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء
للسنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية

المؤشرات	السنة الأولى من برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية
الإطار السياسي والقانوني للمنظمات الريفية	4.00
التنسيق بين الحكومة والمنظمات الريفية	3.94
الوصول إلى الأراضي	3.06
الوصول إلى المياه المستخدمة في الزراعة	4.13
الوصول إلى البحوث الزراعية وخدمات الإرشاد	3.00
الشروط المواتية لإنشاء الخدمات المالية الريفية	4.13
ظروف الاستثمار المواتية للمشروعات الريفية	3.75
الوصول إلى مستلزمات الإنتاج وإلى أسواق المنتجات الزراعية	3.67
الوصول إلى تعليم الفتيات في المناطق الريفية	3.25
التمثيل النسائي	3.50
تخصيص وإدارة الموارد العامة من أجل المناطق الريفية	3.31
المسؤولية والشفافية والفساد في المناطق الريفية	3.00
المتوسط	3.60
تقييم المشروعات التي تتطوي على مخاطر	3.00
مؤشر تخصيص موارد المؤسسة الدولية للتنمية	2.86
التقييم القطري	2 537
المخصصات القطرية السنوية (بملايين الدولارات الأمريكية) (سنة واحدة: 2009)	5.661

الجدول 2

العلاقة بين مؤشرات الأداء ودرجة تقييم البلد

النسبة المئوية لتغير مخصصات البلد بموجب نظام تخصيص الموارد على أساس الأداء عن السيناريو الأساسي	درجة تقييم أداء القطاع الريفي (+/- 0.3)	تقييم المشروعات المعرضة للمخاطر (+/- 1)	سيناريو التمويل
28-%	3.30	2	الفرضية الأساسية
صفر %	3.60	3	السيناريو الأساسي
32-%	3.90	4	الفرضية العليا

واو - المخاطر وإدارة المخاطر

65- يتعلق الخطر الرئيسي بعدم اليقين الذي يحيط بعملية الاستقرار الاجتماعي-السياسي. فقد يواكب السحب المحتمل لبعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي تغيير في مستوى الأمن. ولا يمكن إدارة هذا الخطر إلا على

مستوى الحكومة والبعثة، ويجب أن يستمر البرنامج القطري في التحلي بأعلى درجات المرونة والاستمرارية في مشاركته مع المجتمعات المحلية.

66- وثمة خطر ثان يتعلق من ناحية باستمرارية إيلاء الأولوية للقطاع الزراعي في برنامج النمو الذي تنفذه الحكومة، ومن ناحية أخرى بالقدرات المؤسسية على تنفيذ برنامج الفرص الاستراتيجية القطرية. ويكمن الخطر في عدم قيام الحكومة بإيلاء الاعتبار الواجب للتدابير الملائمة للوضع التنظيمي والمالي لوزارة الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية، وعدم التمكن من تنفيذ البرنامج الحكومي وبرنامج الفرص الاستراتيجية القطرية بفعالية مع هذه الوزارة. وسيواصل الصندوق مساندة لتعزيز القدرات والحوار مع الحكومة وشركائها بغية التعرف على الاحتياجات القطاعية، ويتعهد بمساندة شريكه الحكومي فيما يبذله من جهود التحديث.

67- وأما الخطر الثالث، فيتعلق بأثر الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة على النمو في هايتي (تغير الأسواق التفضيلية، وإمكانية استيعاب الأيدي العاملة الوافدة من هايتي، والتغير في تحويلات أموال المهاجرين). وسيساند الصندوق الجهود التي يبذلها البلد والمجتمعات المحلية الريفية بهدف الحد من اعتمادها على هذا العامل الخارجي، وبخاصة عن طريق زيادة الإنتاج والإنتاجية الزراعية. ويمكن أن تتخذ الحكومة تدابير للتخفيف بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي والمجتمع الدولي.

68- ويرتبط الخطر الرابع بالعوارض المناخية (الأعاصير والجفاف) التي يمكن أن تؤثر تأثيراً شديداً على حياة السكان في هايتي وممتلكاتهم. فبالنسبة للمشروعات، يجب أن تضع الحكومة والصندوق ما يقع من ظواهر مناخية في اعتبارهما أثناء اختيار التكنولوجيات وأماكن إنشاء البيئة الأساسية أو إعادة تأهيلها. ويجب إيلاء الأولوية للإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وللبحث عن أدوات استباقية في مجال إدارة المخاطر، وهما قطاعان يحظيان بمساندة الصندوق.

69- وثمة خطر خامس يتعلق بتدفقات الأموال إلى المشاريع. وسوف يدرج توافر الأموال النظيرة كجزء من الحوار بين الحكومة والصندوق الذي سيسعى إلى تخفيف الضغوط على الطرف النظير؛ وستستمر القدرات المتعلقة بإدارة البرنامج القطري والتخطيط له في الاستفادة من الدعم والمساعدة في إطار الإشراف المباشر.

I. COSOP consultation process (Processus de consultation pour l'élaboration du COSOP)

A. Le processus

Le processus d'élaboration du COSOP a été prévu sur trois étapes: (i) une mission de lancement du COSOP (réalisée en septembre 2007) suivie de réflexions au sein d'un groupe d'accompagnement (octobre-décembre) 2007; (ii) une mission de formulation (réalisée en janvier 2008); (iii) une phase de restitution et discussion, ainsi que le suivi de la mise en œuvre du COSOP (prévue à partir de juin 2008).

Durant la mission de lancement des entrevues ont été réalisées avec le Ministre de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural, le Ministre de l'intérieur et des collectivités territoriales, le Ministre du plan et de la coopération externe et le Ministre de l'économie et des finances. Le Secrétaire d'Etat à l'agriculture (MARNDR), le Directeur Général du MARNDR et le Directeur Général du FAES ont de même contribué avec leurs points de vue et suggestions. Des échanges ont eu lieu avec les représentants de diverses agences bilatérales et multilatérales (Ambassade de Venezuela; Agence canadienne de développement international - ACDI; Agence espagnole de coopération internationale pour le développement - AECID; Agence française de développement - AFD; Banque inter-américaine de développement - BID; Banque mondiale; Equipe pays des Nations Unies: UNCT, FAO, IICA, PAM, PNUD; Agence des Etats Unis pour le développement international - USAID; Union européenne). Des visites de terrain a permis de comprendre le fonctionnement des associations d'irrigants et leurs principales attentes quant à de nouvelles opérations.

Un groupe d'accompagnement de la préparation du COSOP a été mis en place composé de représentants du gouvernement, de la société civile, le secteur privé, la communauté internationale et les membres de l'équipe de gestion du programme pays. Ces groupes de travail ont bénéficié de la participation d'experts en développement rural haïtiens. Leurs analyses ont été essentielles au moment de la conceptualisation du COSOP.

Durant la mission de formulation, les conclusions du groupe d'accompagnement ont été présentées et discutées. Les leçons apprises au niveau des projets FIDA ont été identifiées au cours d'un atelier spécifique avec les membres des équipes de projet FIDA. Des analyses SWOT des principaux acteurs intervenant dans le COSOP ont été réalisées conjointement avec les membres des organisations. Une première synthèse de la stratégie COSOP a été présentée, discutée et validée avec le gouvernement. Une séance de présentation à la communauté internationale a également été organisée conjointement avec le PNUD.

La phase de restitution et de discussion finale du document de COSOP n'a pas pu avoir lieu comme prévu en mai 2008. Les troubles liés à la flambée des prix ont causé des manifestations et éventuellement une motion de censure contre le gouvernement de M. Jacques-Édouard Alexis en avril 2008. La vacance de gouvernement a duré jusqu'au 3 septembre, date de la mise en place officielle du gouvernement de M^{me} Michelle Pierre-Louis. La phase de consultation finale a été relancée en novembre 2008, à l'occasion de la visite en Haïti de M^{me} Josefina Stubbs, Directrice Amérique latine et Caraïbes du FIDA

B. Les points essentiels traités lors des échanges

Les points traités lors des échanges peuvent être résumés comme suit: le problème de la coordination de l'aide internationale, le mode d'organisation de l'aide, et les risques de substitution des projets aux services techniques de l'Etat; la réflexion sur le rôle de l'Etat dans un pays qui restera pendant longtemps dépendant de l'aide financière, technique et sécuritaire externe: le besoin de renforcer les capacités; les liens entre le DSNCRP, la politique sectorielle agricole et pour le développement rural et la stratégie COSOP; le

rôle des élus locaux dans le développement local et la nature des relations entre élus et projets d'investissement qui appuient le développement du secteur privé local; le besoin de renforcer les organisations rurales; le besoin de mieux comprendre et s'articuler aux marchés locaux, nationaux, régionaux (la république dominicaine, le CARICOM) et internationaux.

Le groupe d'accompagnement a produit des textes sur les thèmes suivants: (i) une évaluation du COSOP 1999, sa performance, sa pertinence; (ii) une analyse des principales évolutions de l'agriculture depuis 1999, en particulier une analyse de l'évolution des approches pour le foncier; (iii) les principales leçons apprises en matière d'approche pour le développement agricole et rural; (iv) les principales évolutions au niveau du MARNDR, ses missions, sa capacité de pilotage, ses leviers, les leçons tirées en matière de renforcement des capacités du MARNDR.

C. Une réflexion sur le déroulement de la consultation

Des entrevues ont eu lieu avec des cadres et des membres des organisations d'irrigants appuyées par des projets FIDA, mais force est de constater que les organisations faitières de petits producteurs sont encore rares et n'ont pas été impliquées. D'autre part, il a été difficile de mobiliser les cadres publics avec de l'expérience en matière de développement rural. Une certaine lassitude des participants publics et privés a été constatée face aux multiples exercices participatifs organisés par les différents bailleurs. Cela pose un sérieux défi aux gestionnaires du COSOP: faire tout ce qui est possible pour assurer la mobilisation par rapport aux plans stratégiques développés, et en particulier les options stratégiques du programme-pays du FIDA.

Tableau résumé du processus de préparation du COSOP 2009-2012

Etapes	Activités	Thèmes abordés	Participants
1. Mission de lancement et travaux du groupe d'accompagnement	Septembre 2007 Rencontres avec le gouvernement Rencontres avec l'UNCT Rencontres avec les bailleurs Visite de terrain Rencontres avec des personnes ressources en provenance du secteur privé, des ONG et d'agences de coopération internationale Mise en place du groupe d'accompagnement avec 4 groupes de travail thématiques	Coordination/mode d'organisation de l'aide (substitution) Rôle de l'Etat / renforcement des capacités DSNCRP et Stratégie agricole Evolutions du secteur rural/agricole Orientations de la politique sectorielle dans projets Renforcement des organisations rurales	MARNDR FIDA Consultants Groupe d'accompagnement (composé de membres du MARNDR, de cadres haïtiens d'organisations internationales, de membres des équipes de projets FIDA, de représentants du secteur privé et d'ONG) Membres d'association d'irrigants
	Octobre-décembre 2007 Travaux réalisés par le groupe d'accompagnement Analyse de documents de politique Réunions des 4 groupes thématiques du groupe d'accompagnement	Evaluation Cosop 1999 Evolutions du secteur agricole Leçons apprises en matière d'approches Evolutions au niveau du MARNDR	MARNDR FIDA (Présence terrain) Consultants locaux Groupe d'accompagnement
2. Mission de formulation	Janvier 2008 Rencontres avec le gouvernement Rencontre avec l'UNCT Rencontres des bailleurs Visite de terrain Réunion discussion conclusions du groupe d'accompagnement Réunion d'évaluation des expériences des projets FIDA Analyse de documents Elaboration d'une synthèse de la stratégie (présentation PowerPoint) Discussion et accord sur cette synthèse	Contributions du groupe d'accompagnement sur les 4 thèmes: Leçons apprises au niveau des projets FIDA et mesures de correction, ciblage, analyses SWOT Rôle des élus locaux Besoins exprimés par les organisations rurales invitées Connexion aux marchés Renforcement des organisations	MARNDR FIDA (Directeur a.i Division Amérique latine et Caraïbes, CPM) Consultants Équipes des projets FIDA Membres d'associations d'irrigants Elus locaux Groupe d'accompagnement
3. Restitution discussion et Validation	Février-mars 2008 Elaboration de la version préliminaire		CPM, MARNDR, consultants
	Avril 2008 Révision interne et élaboration de proposition de document du COSOP « External peer review »	Orientations stratégiques Qualité Financement	FIDA Rome, Participants aux comités techniques, CPM
	Novembre –décembre 2008 Réactualisation du document pour tenir compte des évolutions politiques et des options stratégiques du pays. (présentation PowerPoint) et échanges finaux sur le document du COSOP en Haïti	Redéfinition des objectifs du COSOP Intégration plus forte des facteurs de risques et leur gestion en Haïti.	Animé par le gouvernement/FIDA, (Directrice ALC, CPM, Présence pays), personnes ressource, consultant
4. Révision et adoption au niveau du FIDA	Janvier -Février 2009 Révision interne du document au sein du FIDA		OSC, QA
	Avril 2009 Adoption du COSOP par le conseil d'administration du FIDA.		Conseil d'administration du FIDA

II. Country economic background (Situation économique du pays)

Land area (km2 thousand) 2006 1/	28	GNI per capita (USD) 2006 1/	430
Total population (million) 2006 1/	9.45	GDP per capita growth (annual %) 2006 1/	1
Population density (people per km2) 2006 1/	343	Inflation, consumer prices (annual %) 2006 1/	13
Local currency Gourde (HTG)		Exchange rate: USD 1 = HTG ***39.25***	
Social Indicators		Economic Indicators	
Population (average annual population growth rate) 2000-2006 1/	1.6	GDP (USD million) 2006 1/	4 975
Crude birth rate (per thousand people) 2006 1/	28	GDP growth (annual %) 1/	
Crude death rate (per thousand people) 2006 1/	9	2000	0.4
Infant mortality rate (per thousand live births) 2006 1/	60	2006	2.3
Life expectancy at birth (years) 2006 1/	60	Sectoral distribution of GDP 2006 1/	
Number of rural poor (million) (estimate) 1/	n/a	% agriculture	28 a/
Poor as % of total rural population 1/	n/a	% industry	17 a/
Total labour force (million) 2006 1/	4.12	% manufacturing	8 a/
Female labour force as % of total 2006 1/	41	% services	55 a/
Education		Consumption 2006 1/	
School enrolment, primary (% gross) 2006 1/	n/a	General government final consumption expenditure (as % of GDP)	9
Adult illiteracy rate (% age 15 and above) 2006 1/	n/a	Household final consumption expenditure, etc. (as % of GDP)	91
Nutrition		Gross domestic savings (as % of GDP)	0
Daily calorie supply per capita	n/a	Balance of Payments (USD million)	
Malnutrition prevalence, height for age (% of children under 5) 2006 2/	23	Merchandise exports 2006 1/	507
Malnutrition prevalence, weight for age (% of children under 5) 2006 2/	17	Merchandise imports 2006 1/	1 705
Health		Balance of merchandise trade	1 198
Health expenditure, total (as % of GDP) 2006 1/	6 a/	Current account balances (USD million)	
Physicians (per thousand people)	n/a	before official transfers 2006 1/	1 449
Population using improved water sources (%) 2004 2/	54	after official transfers 2006 1/	1
Population with access to essential drugs (%) 2/	n/a	Foreign direct investment, net 2006 1/	160
Population using adequate sanitation facilities (%) 2004 2/	30	Government Finance	
Agriculture and Food		Cash surplus/deficit (as % of GDP) 2006 1/	n/a
Food imports (% of merchandise imports) 2006 1/	n/a	Total expenditure (% of GDP) 2006 1/	n/a
Fertilizer consumption (hundreds of grams per ha of arable land) 2006 1/	n/a	Total external debt (USD million) 2006 1/	1 189
Food production index (1999-01=100) 2006 1/	102	Present value of debt (as % of GNI) 2006 1/	22
Cereal yield (kg per ha) 2006 1/	861	Total debt service (% of GNI) 2006 1/	1
Land Use		Lending interest rate (%) 2006 1/	43
Arable land as % of land area 2006 1/	28 a/	Deposit interest rate (%) 2006 1/	6
Forest area as % of total land area 2006 1/	4 a/		
Irrigated land as % of cropland 2006 1/	8 a/		

a/ Data are for years or periods other than those specified.

1/ World Bank, *World Development Indicators* database CD ROM 2008

2/ UNDP, *Human Development Report*, 2007/2008

III. COSOP results management framework (Cadre de gestion des résultats du COSOP)

Document de stratégie pour la croissance et pour la réduction de la pauvreté (DSNCRP 2008-2010)	Résultats-clés du COSOP 2009-2012			Objectifs institutionnels et de politique
Objectif pour l'agriculture et le développement rural: Promouvoir une agriculture moderne, créatrice de richesses et respectueuse de l'environnement permettant d'atteindre la sécurité alimentaire pour tous et d'améliorer le niveau de vie des agriculteurs	Objectif de développement : Améliorer de manière durable les revenus et la situation de sécurité alimentaire des populations rurales pauvres.			
<p>Axes stratégiques prioritaires</p> <p>Objectif pour l'agriculture et le développement rural</p> <p>Axes stratégiques:</p> <ol style="list-style-type: none"> 1. Promotion d'une agriculture durable et d'une meilleure gestion du foncier 2. Relance de la production agricole 3. Modernisation des infrastructures rurales 4. Promotion de la Pêche et de l'Aquaculture 5. Relance vigoureuse de l'agro-transformation 6. Promotion d'une nouvelle stratégie de commercialisation 7. Renforcement des structures d'appui à la production 8. Financement de l'agriculture 	<p>Objectifs stratégiques</p> <p>Approche stratégique: Soutenir la relance du secteur agricole en facilitant la participation des ruraux pauvres à une croissance économique équitable et durable</p> <p>OS1. Renforcer la participation des organisations de base rurales au processus de développement dans la zone du programme-pays</p> <p>OS2. Améliorer l'accès des petits producteurs aux ressources en eau et aux services d'appui à la production dans la zone du programme-pays</p> <p>OS3. Améliorer l'accès des petits producteurs aux marchés dans la zone du programme-pays</p>	<p>Résultats que le FIDA vise à influencer</p> <p>Augmentation de 20% des revenus des petits producteurs dans les zones d'intervention du Programme</p> <p>40% des organisations de base rurales travaillant avec les projets ont statuts et comités de gestions fonctionnels</p> <p>25% des organisations de base rurales peuvent fournir des services de qualité à leurs membres</p> <p>Augmentation de la disponibilité alimentaire de base de 20% au niveau des ménages ruraux pauvres dans les zones des projets</p> <p>Augmentation de 20% de la part de produits mis en marché par les petits producteurs agricoles dans les zones des projets</p>	<p>Indicateurs d'étape par rapport à l'atteinte des objectifs stratégiques¹</p> <p>Des plans de développement et d'affaires sont mis en œuvre par des organisations de base et des micro-entreprises dans les zones d'intervention du Programme</p> <p>Des plans de développement des organisations de base rurales sont élaborés</p> <p>Des partenariats entre organisations de base rurales, secteur privé et services publics sont établis</p> <p>30% des organisations de base rurales ont des femmes dans leurs organes de direction</p> <p>2000 ha de petits périmètres irrigués sont réhabilités ou construits</p> <p>Des stratégies et procédures de gestion rationnelles de ressources ou d'infrastructures productives collectives sont adoptées par les groupements de producteurs</p> <p>Des filières prioritaires à appuyer dans le cadre du Programme sont identifiées et caractérisées</p>	<p>Contribution au dialogue sur les politiques¹</p> <p>Les institutions sectorielles sont renforcées</p> <p>Une plus importante production nationale permet les achats locaux de l'aide alimentaire</p> <p>Les entités centrales, régionales et communales décentralisées incluent les organisations de base rurales dans le suivi du DSNCRP</p> <p>Le gouvernement a formulé une politique pour une meilleure maîtrise de l'eau aux fins agricoles</p> <p>De nouveaux mécanismes de sécurisation foncière alimentent une discussion sur le thème foncier</p>

¹ Les situations de référence seront établis à partir des enquêtes de ligne de base des projets et les enquêtes SYGRI. Ces données seront croisés avec les données des enquêtes menées par les partenaires (sécurité alimentaire : PAM ; attributions budgétaires au secteur agricole : BM ; etc).

IV. Previous COSOP results management framework (Cadre de gestion des résultats du précédent COSOP)

Cet appendice a été réalisé grâce aux apports de deux commissions de travail au sein du groupe d'accompagnement (octobre 2007-janvier 2008).

Commission "Evaluation de la pertinence et des performances du COSOP 1999".

Le COSOP 1999 a été réalisé de manière concertée avec la participation d'un grand nombre de personnes ressource à un moment où le contexte était relativement favorable. Les choses se sont dégradées lors de sa mise en application. Tel qu'il a été évalué par les membres du groupe d'accompagnement, le COSOP 1999 était pertinent dans la mesure où: (i) il s'inscrivait dans le cadre de la nécessité de favoriser le financement de projets ancrés dans un plan de développement national, particulièrement en milieu rural et identifiés à la base; (ii) il voulait favoriser en même temps l'amélioration de la capacité d'intervention de la société civile, de la structure politique et du cadre institutionnel pour le développement rural et la lutte contre la pauvreté; (iii) il pouvait améliorer la capacité de direction d'ensemble du gouvernement. L'ampleur des difficultés politiques réelles a dépassé ce qui avait été anticipé au moment de l'élaboration: "political uncertainty has been a characteristic of Haiti for some time now and will certainly prevail for a while in the process of rebuilding democracy. (COSOP 1999)".

Parmi les réalisations les plus significatives obtenues au cours du COSOP 1999, la commission signale:

- L'amélioration de la capacité de planification des communautés grâce à l'appui, par certains des programmes financés, à l'élaboration de plan de développement communautaire et de projets d'investissements communautaires.
- L'amélioration de la capacité de financement des initiatives de production, par le biais des structures de microfinance mises en place et/ou renforcées dans le milieu rural.
- Un développement du partenariat entre organisations intermédiaires, les opérateurs prestataires de services (OPS) et les organisations locales au niveau des villages, des CASEC et des mairies.

La commission a tiré les leçons suivantes de l'expérience du COSOP:

- L'ancrage des projets financés à travers un programme de développement national doit s'inscrire dans une perspective à moyen terme.
- Le mécanisme flexible de financement appliqué dans certains des programmes financés par le FIDA (PAIP, PICV-I) représente un puissant appui au processus de décentralisation et de responsabilisation des autorités des collectivités territoriales. Il stimule aussi les communautés dans le processus de préparation des plans de développements communautaires.
- La nécessité, aussi, de favoriser la naissance de groupes d'intérêt économique et de prioriser le financement d'initiatives productives privées dans le milieu rural se fait sentir et doit être clairement spécifiée dans la nouvelle stratégie du COSOP 2009-2012.
- Les documents méthodologiques de référence comme, par exemple: la méthodologie de réalisation de plans de développement communautaire (PDC), le ciblage des plus pauvres; la prise en compte de l'aspect genre, de la protection des ressources naturelles et un système de suivi-évaluation orienté vers l'impact doivent être identifiés et exigés durant les premiers mois suivant le démarrage des programmes.

- Le financement à moyen terme des initiatives productives de base par les instances nationales et les institutions de microfinance en milieu rural est à encourager en vue de créer une plus grande offre de crédit de proximité.

Commission "Evolution du développement rural en Haïti depuis 1999, les expériences les plus probantes".

Cette commission a réuni une dizaine de personnes, qui a permis d'identifier un ensemble d'approches pertinentes à retenir dans le cadre des futurs investissements du FIDA en Haïti. Sur les dix dernières années, quelques expériences ont montré une résilience majeure face aux crises:

- La mise en place des laiteries du réseau "Lèt Agogo" qui produisent selon des procédés artisanaux adaptés aux contraintes locales du lait stérilisé et des yaourts et offrant ainsi un débouché très rémunérateur à la production laitière paysanne est jusqu'alors très peu valorisée.
- Le renforcement des capacités de certaines organisations de base à gérer des activités (leur professionnalisation): il y a eu décantation après le foisonnement des organisations de base apparues entre 1986 et la fin des années 1990.
- La multiplication des groupements féminins prenant en charge des activités notamment économiques (transformation de fruits) mais aussi sociales (programmes d'éducation).
- L'émergence et la multiplication des banques communautaires et mutuelles de solidarité, institutions locales de financement (très) décentralisé.
- La consolidation du réseau d'agents vétérinaires, qui couvre aujourd'hui pratiquement tout le territoire national et constitue pour l'action sanitaire du MARNDR un formidable relais (en termes de capacité de surveillance et de détection précoce, ainsi qu'en termes d'intervention déconcentrée / vaccinations).
- Le développement de la filière café "qualité" reposant sur une prise en main "professionnelle" par la paysannerie de la transformation et de la commercialisation des produits.
- Le maintien depuis plusieurs décennies d'une filière mangue compétitive à l'exportation qui a su s'adapter à l'évolution du contexte national (hausse de la demande interne) et international (augmentation de la concurrence).
- L'évolution progressive, à Marmelade, d'un projet de conservation des sols vers un projet de développement local accordant la priorité au renforcement des pouvoirs locaux (empowerment) et à la création de valeur ajoutée dans le cadre de filières ciblées (lait, fruits, légumes).
- Enfin, et il est important d'insister sur l'existence de filières qui "se portent bien" sans projets et sans interventions externes, telles que la filière porcine.

Toutes ces expériences sont jugées positives essentiellement parce qu'elles contribuent durablement à l'amélioration de la situation socio-économique des bénéficiaires, avec une réelle prise en charge par les acteurs locaux des leviers de l'opération. Les facteurs qui contribuent à expliquer les succès enregistrés sont les suivants:

- La contrainte principale a été identifiée et effectivement levée, ce qui permet de débloquer le système: création d'un marché porteur pour le lait, approvisionnement en son de blé pour la filière porcine, rapports de proximité et contrôle social fort pour les prêts dans les banques communautaires, maîtrise du processus de préparation du café de qualité pour le café, ...
- Dans le meilleurs des cas, quand la contrainte majeure est vraiment levée, l'ensemble du système peut progressivement se transformer profondément par des séries de changement en cascade: exemple du lait à Limonade, avec le développement aujourd'hui d'une association lait-maraîchage autour des points

d'eau pour l'abreuvement du bétail; exemple encore de l'introduction du maraîchage à Salagnac suite à la construction des citernes et de la route.

- Dans la plupart des cas, on a mis au point (ce qui a pris du temps) des techniques adaptées aux contraintes des producteurs en milieu rural (accès limité à l'énergie, absence de marché des équipements, ...). Les appuis aux acteurs économiques doivent ainsi s'inscrire dans la durée et dans un cadre de réel partenariat pour qu'ils puissent déboucher sur des innovations porteuses.
- Un élément qui contribue également au succès de ces expériences est l'investissement dans des biens publics complémentaires mais essentiels au développement de l'initiative privée: pistes rurales pour améliorer la qualité du café, production énergétique pour permettre l'émergence d'une chaîne du froid, ...
- La mise en réseau des unités de production permet de dépasser la contrainte de taille minimale requise pour accéder à certains marchés (écoulement des produits ou approvisionnement en intrants) et réaliser des économies d'échelle substantielles (contrôle de qualité, formation,...).
- La création de partenariats avec le secteur privé formel, dans le but de faire jouer au mieux les synergies et les complémentarités est aussi à la base des principaux succès enregistrés ces dernières années (lait, mangues, ...).

Quelles sont les contraintes à la multiplication de ces expériences ? Une analyse récente des filières agricoles et industrielles existantes² a révélé l'existence de "réservoirs de valeur ajoutée" encore peu ou mal exploités: filière canne à sucre, transformation des produits alimentaires (séchage de fruits, pulpes, jus, ...). Mais les contraintes rencontrées sont nombreuses, parmi lesquelles les suivantes ont été soulignées:

- La réussite d'une expérience nécessite un accompagnement rapproché sur une longue durée (plus de 10 ans pour le café, plus de 5 ans pour le lait), ce qui demande un engagement à moyen terme de la part des bailleurs, ce qui n'est pas toujours évident, en particulier dans un contexte marqué régulièrement par des crises politiques.
- Les institutions sont très fragiles en Haïti et généralement peu durables. On capitalise ainsi difficilement les expériences antérieures et on repart souvent de zéro.
- Les organisations de base, même si elles ont progressé, manquent cruellement de maturité et les efforts de formation requis, à la fois technique et en gestion d'entreprise, sont considérables.
- Les ressources humaines qualifiées requises pour accompagner ces agents économiques, surtout dans le cadre de partenariats avec le secteur privé formel, sont de plus en plus rares du fait de la fuite des compétences vers l'étranger.
- Il existe un déficit majeur en sources de financement pour le secteur, à tous les niveaux, depuis celui du ménage rural jusqu'à la petite ou moyenne entreprise formelle, en passant par l'exploitation agricole et la micro-entreprise informelle.

Enfin, la corporation des agro-professionnels (la plupart du temps des ingénieurs agronomes) qui constitue la majorité des cadres des structures publiques et des ONG impliquées dans de tels processus a longtemps souffert d'un fort repli sur soi et d'un manque d'ouverture vers d'autres professions et approches (spécialistes du marketing, spécialistes de produits d'exportations, gestionnaires, entrepreneurs privés) dont l'apport est pourtant essentiel à la réussite des expériences nouvelles mentionnées.

² / MARNDR / BID; Identification de créneaux potentiels dans les filières rurales haïtiennes; rapport de synthèse, tome 2: les filières rurales; octobre 2005.

V. Project Pipeline (Réserve de projets)

Option de nouveau projet : Projet de développement de la petite irrigation, PPI-II

A. Zone géographique possible et groupe cible

1. Le PPI-2 se concentre dans les Départements du Nord-Est et du Nord-Ouest, compte tenu des indices régionaux de pauvreté et des potentiels de développement des petits périmètres irrigués. Il était prévu que le PPI-II fournisse un appui technique et méthodologique dans le Plateau central au PICV-II et au PAIP, autres projets en cours du FIDA, et que des appuis ponctuels soient délivrés auprès d'associations d'irrigants bénéficiaires du PPI-I.

2. Les ressources additionnelles sous le cycle PBAS 2007-2009 seront utilisées pour éteindre la portée géographique du PPI-2 à inclure la Département du centre pour toutes les activités prévues du projet. Il est estimé que cette extension géographique permette de toucher 6,000 familles additionnelles. De plus, ces ressources additionnelles permettront d'entreprendre des interventions ponctuelles dans au niveau de petits périmètres gravement touchés par les ouragans et tempêtes tropicales en aout – septembre 2008 au niveau du Grand Sud (Départements su Sud-Est, Sud, et Nippes).

B. Justification du projet

3. Le PPI-II a été approuvé par le conseil d'administration du FIDA en décembre 2006. Le projet se base sur les leçons apprises lors de la mise en œuvre de la première phase (Projet de réhabilitation des petits périmètres irrigués, PPI-I, achevé en 2006), notamment : i) un accompagnement suffisant pour le renforcement de capacités des associations d'irrigants ; ii) un accompagnement suffisant pour la valorisation des investissements (conseil agricole) ; iii) une prise en compte suffisante de la problématique genre. La mise en œuvre du PPI-I a placé le FIDA dans une position de partenariat privilégié avec le MARNDR dans le secteur de la petite irrigation.

4. Le projet de développement de la petite irrigation (PPI-II) trouve sa justification dans la nécessité de réduire significativement la pauvreté rurale en Haïti par l'intermédiaire de : (i) l'accroissement durable de la base productive par l'optimisation de la gestion de l'eau et la consolidation de l'agriculture irriguée, en installations collectives comme individuelles ; (ii) l'amélioration de la valorisation des produits de l'agriculture irriguée et de l'accès aux producteurs aux marchés de manière à augmenter les revenus des familles les plus pauvres ; (iii) le renforcement des capacités de planification et de structuration des communautés, En contribuant à la création de communautés plus résistantes, les activités du projet sont en accord avec la politique du FIDA an matière de prévention des crises et de redressement.

5. L'accord de prêt 715-HT servant à financer le PPI-II a été approuvé en pleine crise parlementaire par l'Assemblée national, en juin 2008. Le projet a été déclaré en vigueur le 5 novembre 2008 par le FIDA. Les objectifs et stratégies du projet demeurent tout à fait pertinents au cadre de politique du gouvernement (DSNCRP) et aux orientations du MARNDR. De plus, la flambée des prix alimentaires a en 2008 rappelé l'importance d'une relance importante de la production agricole nationale en Haïti. Le sous-développement du potentiel irrigable du pays souligne la centralité du développement des infrastructures de l'irrigation pour une telle relance. De plus, de nombreuses infrastructures existantes ont été sévèrement endommagées par les ouragans et tempêtes tropicales de 2008.

6. Se basant sur la leçon apprise de la lenteur de démarrage de nouveaux projets en Haïti ainsi que la pertinence du PPI-II aux besoins contextuels pressants du pays, le greffage de ressources au PPI-2 permettra au FIDA de faire preuve, une nouvelle fois, de sa flexibilité dans son soutien au développement d'Haïti et de mobiliser dans les meilleurs délais un soutien additionnel en faveur de son groupe cible.

C. Objectifs du projet

7. L'objectif de développement du projet est l'accroissement et sécurisation durables des revenus des ménages ruraux pauvres par le biais de la petite irrigation. Les objectifs spécifiques sont : (i) l'intensification et accroissement durable de la base productive par l'optimisation de la gestion de l'eau et la consolidation de l'agriculture de l'agriculture irriguée, en installations collectives comme individuelles ; (ii) l'amélioration de la valorisation des produits de l'agriculture irriguée et de l'accès des producteurs aux marchés et à des services financiers adaptés de manière à augmenter les revenus des ménages les plus pauvres ; et (iii) le renforcement des capacités de planification et de structuration des communautés, en incluant les groupes les plus vulnérables.

D. Harmonisation et alignement

8. Le projet s'aligne entièrement sur les priorités sectorielles identifiées dans le DSNCRP, et contribue directement à la priorité de relance et d'augmentation de la production agricole nationales exprimé par le gouvernement à la tête du pays depuis septembre 2008. Le projet vise à renforcer les capacités de planification et programmation dans la gestion des ressources en eau des institutions de l'état.

9. De plus, le projet est complémentaire avec les autres interventions du FIDA dans le pays (le Projet d'intensification de cultures vivrières, Phase II, PICV-II et le Programme d'appui aux initiatives productives en milieu rural, PAIP) et les interventions des autres bailleurs dans le secteur de la petite irrigation, surtout le projet d'irrigation de l'AFD (avec lequel le PPI-I a été mise en œuvre) et les Projets d'intensification agricole (PIA) de la Banque inter-américaine de développement.

E. Composantes et activités

10. Les activités du projet sont organisés selon 3 composantes opérationnelles: (i) développement de l'irrigation; (ii) appui aux activités productives; (iii) renforcement des capacités. Il existe une quatrième composante de coordination et de gestion. Les activités financées par les nouvelles ressources disponibles s'inséreront dans les composantes prédéfinies en 2006. Une part importante des ressources sera attribuée aux infrastructures, et il est prévu que les activités d'accompagnement des usagers et de valorisation des investissements bénéficient d'une attention plus importante grâce aux ressources fraîches.

G. Coûts et financements

11. Le coût total initial du projet a été fixé à US\$ 27.0 millions, dont US\$ 13 millions sont financés par un prêt hautement favorable du FIDA, US\$ 8 millions par un prêt du Fonds OPEP, US\$ 2,45 millions par les bénéficiaires et US\$ 3,5 millions de contrepartie gouvernementale. Le montant additionnel de US\$ 5,66 millions, en maintenant les mêmes proportions entre le financement externe et les financements nationaux amènerait le projet à un total de US\$ 34,4 millions (US\$ 13 millions de prêt FIDA et US\$ 5,66 millions de don FIDA, US\$ 8 millions de prêt OPEP, et approximativement US\$ 3,3 de contribution de bénéficiaires, et US\$ 4,5 de contribution nationale). Une

mission d'actualisation définira de manière plus spécifique les modifications à apporter aux tableaux de couts, à l'accord de prêt (annexe II), etc.

H. Organisation et gestion

12. Le Ministère de l'agriculture, des ressources naturelles et du développement rural est l'agence d'exécution du PPI-II. Le projet compte actuellement avec les membres d'une unité de coordination du projet à Port-au-Prince, un bureau du Nord-est et une antenne du Nord-Ouest. Pour les nouvelles zones du projet (Centre) l'établissement d'une antenne sera étudié ; pour les zones du Grand Sud, il n'y aura pas de création de structure fixe du projet mais une organisation intermédiaire se chargera du travail d'accompagnement qui se devra faire au niveau des associations d'irrigants (la participation de l'ONG haïtienne FONHDILAC, agence d'exécution du Programme d'assistance technique pour le renforcement des associations d'irrigants, sera considérée).

I. Indicateurs suivi et évaluation

13. Les principaux indicateurs pour les objectifs spécifiques du projet sont: (i) 24,000 familles ont bénéficié des services du projet, amélioré leurs revenus et jouissent d'une plus grande sécurité alimentaire; (ii) (15,000) les bénéficiaires ont amélioré leurs revenus agricoles de 40 à 100% ; (iii) (6,200) ménages parmi les plus démunies ont amélioré leurs revenus de plus de 50% ; (iv) (90) petits périmètres sont gérés par leurs usagers de manière durable ; (v) le prix de vente accru de 30% à 50% par rapport à la période de récolte. (les chiffres entre parenthèses seront actualisés à la hausse suite aux précisions apportées par la mission d'actualisation)

J. Risques

14. Au-delà de risques de niveau macro sur lesquels le projet pourra difficilement influencer (stabilité politique, effets du ralentissement économique aux Etats-Unis, désastres climatiques), les risques identifiées sont : (i) entretien des ouvrages ; (ii) encadrement des usagers ; (iii) surexploitation des ressources en eau ; (iv) actions de préservation des bassins versants ; (v) approche équité entre genres. Le projet inclus des mesures de mitigation pour chacun de ces risques identifiées.

K. Calendrier de travail

15. Il est proposé que le travail d'actualisation soit réalisé en février-mars 2009, pour une validation avec la Division consultative technique du FIDA en avril 2009. Une note d'amendement sera soumise au conseil administratif du FIDA en septembre 2009, pour pouvoir procéder à un début de décaissement de fonds dès fin 2009.

Option de nouveau projet : Projet de développement de filières

A. Zone géographique possible et groupe cible

16. Le projet travaillera dans les zones caractérisées par une pauvreté aigüe et où le FIDA aura déjà acquis une expérience dans l'accompagnement des populations. La possibilité d'éteindre la couverture de la présence du FIDA vers les Département du Grand Sud pourrait être pris en compte, selon le volume de cofinancements mobilisés.

17. Au-delà du ciblage géographique des Départements et communes plus fortement touchés par la pauvreté, le projet favorisera les organisations de producteurs avec un certain niveau d'organisation, en ciblant particulièrement celles ayant une forte

participation de femmes ou de jeunes. Un ciblage sera également exercé en choisissant des filières où des femmes, jeunes, et autres personnes vulnérables sont concentrées.

B. Justification du projet

18. La manque de possibilités de commercialisation ainsi que les pertes post-récolte sont identifiées comme des principales limitations pour l'accroissement des revenus des producteurs haïtiens. Les opportunités limitées de financement en milieu rural sont également citées comme des contraintes majeures pour le développement d'entreprises liées à la transformation. Le projet visera à appuyer les organisations de base rurales (les organisations de producteurs et autres) à penser leur structuration en s'insérant dans une approche de développement de filières porteurs et de l'économie formelle rurale.

C. Objectifs du projet

19. L'objectif de développement du projet est l'accroissement et sécurisation durables des revenus des ménages ruraux pauvres. Son objectif spécifique est d'améliorer la participation des populations cibles dans l'économie et d'augmenter de manière durable la valeur ajoutée créée par leur activité économique.

D. Harmonisation et alignement

20. Le projet s'aligne entièrement sur les priorités sectorielles identifiées dans le DSNCRP, et les orientations sectorielles du MARNDR. Le projet se basera sur les leçons apprises du projet Filières de la Banque inter-américaine de développement, mise en œuvre avec le MARNDR.

E. Composantes et activités

21. Les activités du projet seront organisés selon 2 composantes opérationnelles: (i) renforcement de capacités; (ii) fonds d'appui aux filières. Les activités seront : Composante 1 : audit participatif des organisations de base rurales; élaboration de plans de développement; élaboration de plan d'affaires ; formation et activités de renforcement de capacités; tissage de liens entre organisations de base rurales – secteur privé – public ; Composante 2 : financement d'initiatives au niveau d'organisations de base rurales partenaires ; financement de partenariats organisations de base rurales – secteur privé.

G. Coûts et financements

22. Le coût total initial du projet a été fixé à US\$ 21 millions, dont US\$ 15 millions sont financés par un don du FIDA. Les apports des bénéficiaires et la contrepartie nationale sont estimés à US\$ 2 millions. Le cofinancement par le Fonds OPEP (partenaire traditionnel du FIDA en Haïti), le Caribbean Development Bank (partenaire traditionnel du FIDA dans la sous-région ayant récemment engagé une collaboration avec Haïti) ou le BANDES sera recherché.

H. Organisation et gestion

23. La tutelle du projet sera confiée à une institution nationale compétente au niveau du MARNDR (de préférence les services techniques ayant mis en œuvre le projet filières de la BID) ou le FAES.

I. Indicateurs suivi et évaluation

24. Les principaux indicateurs RIMS de premier niveau pour les objectifs spécifiques du projet sont: nombre de personnes ayant bénéficié des services du projet (1.8.1);

groupes ayant bénéficié du projet (1.8.3) ; personnes formées dans les domaines de la post-production, de la transformation et de la commercialisation (1.4.1); installations de commercialisation, de transformation, de stockage aménagés et/ou remises en état (1.4.4); groupes de commercialisation comptant des femmes dans leurs instances de direction (1.4.6).

25. Les principaux indicateurs RIMS de deuxième niveau pour les objectifs spécifiques du projet sont : nombre de groupes opérationnels / fonctionnels (2.6.3) ; nombre d'infrastructures de commercialisation, de transformation, de stockage en service (2.4.3).

J. Risques

26. Les risques principales qui peuvent influencer sur la mise en œuvre du projet sont (i) la stabilité politique et la création d'un environnement favorable à la création d'initiatives et de réseaux du secteur privé ; (ii) la stabilité des prix internationaux pour l'achat des intrants nécessaires pour la production agricole dans les zones du projet. Au niveau du démarrage et de la mise en œuvre du projet, les risques de démarrage lent, de faible capacité de mise en œuvre par les institutions nationales publiques et privés, et la faible disponibilité de fonds de contrepartie sont identifiés. Des conditionnalités d'entrée en vigueur et de pression minimale sur la contrepartie, ainsi que des partenariats diversifiés pour la mise en œuvre, seront recherchés.

K. Calendrier de travail

27. La formulation du projet débutera en 2010 pour une présentation au conseil exécutif du FIDA en début 2011. Etant financé par don sous le Debt sustainability framework, il est pressenti que le projet puisse démarrer dès fin 2011, le cadre de financement ne nécessitant pas d'approbation par l'assemblée nationale du pays. Ce calendrier permettra au projet d'assurer la continuité et la mise en séquence des activités entreprises par les projets PICV-II et PAIP du FIDA.

Option de nouveau projet : Projet de protection de l'environnement binational

A. Zone géographique possible et groupe cible

28. Le projet travaillera dans les zones caractérisées par une pauvreté aigüe dans les Départements limitrophes à la République dominicaine. Le projet ciblera les pauvres ruraux ayant un potentiel pour participer à des activités productives agricoles ou extra-agricoles, plus particulièrement les populations vivant dans les mornes et exerçant des activités avec effet neutre ou négatif sur l'environnement.

B. Justification du projet

29. La vulnérabilité de l'environnement haïtienne est un des facteurs plus déterminants de la vulnérabilité de la population rurale. L'agriculture, secteur qui occupe plus de la moitié de la population haïtienne, est particulièrement sensible aux variations climatiques et aux effets de réchauffement climatique. Les agriculteurs haïtiens souffrent également de la perte de fertilité des terres, accélérée par la déforestation, l'érosion et des désastres naturels répétés.

30. Les thèmes de bassin versant et de l'environnement se limitent peu de fois aux frontières administratives d'états, de départements, de communes. Une approche binationale des questions de traitement de bassins versants, des thèmes environnementaux, devient très pertinent dans le contexte de l'île de Hispaniola.

C. Objectifs du projet

31. L'objectif de développement du projet est l'accroissement et sécurisation durables des revenus des ménages ruraux pauvres et de diminuer leur vulnérabilité aux chocs liés à la dégradation de l'environnement. Son objectif spécifique est d'améliorer la participation des populations cibles dans l'économie et d'augmenter de manière durable la valeur ajoutée créée par leur activité économique.

D. Harmonisation et alignement

32. Le projet s'aligne entièrement sur les priorités sectorielles identifiées dans le DSNCRP. Le projet se basera sur les leçons apprises des projets de Bassin versant de l'IBID, et des bailleurs bilatéraux tels que l'ACDI et USAID.

E. Composantes et activités

33. Les activités du projet seront organisées selon 2 composantes opérationnelles: (i) renforcement de capacités; (ii) fonds d'appui aux initiatives productives. Les activités seront : Composante 1 : sensibilisation, formation, renforcement de capacités sur les thèmes de protection de l'environnement au niveau communautaire, des autorités locales et au niveau central ; échanges entre Haïti et République dominicaine; Composante 2 : financement d'initiatives au niveau de groupes de bénéficiaires, avec focalisation sur initiatives de conservation de sols, reboisement, etc, pouvant permettre un dégagement de revenu durable.

G. Coûts et financements

34. Le coût total initial du projet a été fixé à US\$ 30 millions, dont US\$ 15 millions sont financés par un don du FIDA en Haïti, et US\$10 millions par un prêt FIDA en République Dominicaine. Les apports des bénéficiaires et la contrepartie nationale sont estimés à US\$ 2 millions. Un cofinancement avec le FEM sera recherché pour ce projet.

H. Organisation et gestion

35. La tutelle du projet sera confiée à une institution nationale compétente au niveau du MARNDR et inclura le Ministère de l'environnement dans le développement des activités de renforcement de capacités au niveau central. La contrepartie en République Dominicaine sera le Ministère d'agriculture ou de l'environnement.

I. Indicateurs suivi et évaluation

36. Les principaux indicateurs RIMS de premier niveau pour les objectifs spécifiques du projet sont: nombre de personnes ayant bénéficié des services du projet (1.8.1); groupes ayant bénéficié du projet (1.8.3) ; personnes formées en gestion de ressources naturelles (1.1.9); nombre de groupes de gestion des ressources naturelles comptant des femmes dans leurs instances de production (1.1.12); superficie faisant l'objet d'une gestion améliorée des sols (1.1.14) ; personnes formées aux méthodes et techniques de production agricole (1.2.2).

37. Les principaux indicateurs RIMS de deuxième niveau pour les objectifs spécifiques du projet sont : nombre de groupes de gestion des ressources opérationnels / fonctionnels (2.1.4) ; nombre de producteurs agricoles faisant état d'une augmentation de leur production / rendement (2.2.2).

J. Risques

38. Les risques principales qui peuvent influencer sur la mise en œuvre du projet sont (i) l'attention politique aux thèmes de l'environnement ; (ii) le niveau de collaboration effectif entre les Gouvernements d'Haïti et la République Dominicaine. Au niveau du démarrage et de la mise en œuvre du projet, les risques de démarrage lent, de faible capacité de mise en œuvre par les institutions nationales publiques et privés, et la faible disponibilité de fonds de contrepartie sont identifiés. Des conditionnalités d'entrée en vigueur et de pression minimale sur la contrepartie, ainsi que des partenariats diversifiés pour la mise en œuvre, seront recherchés.

K. Calendrier de travail

39. La formulation du projet débutera en 2010 pour une présentation au conseil exécutif du FIDA en début 2011. Etant financé par don sous le Debt sustainability framework, il est pressenti que le projet puisse démarrer dès fin 2011, le cadre de financement ne nécessitant pas d'approbation par l'assemblée nationale du pays.

Option de nouveau projet : Projet de gestion de risques dans le secteur agricole

A. Zone géographique possible et groupe cible

40. Le projet travaillera sur le territoire national en appuyant le pilotage de gestion de risque pour les ménages ruraux et les petits producteurs. Le projet ciblera les petits producteurs vulnérables aux chocs externes.

B. Justification du projet

41. L'agriculture est une entreprise à haut risque. Plus particulièrement en Haïti, les petits producteurs font face à un grand nombre de risques liés au positionnement de l'île dans la zone cyclonique, à la dégradation de l'environnement et la forte déforestation, et les effets du réchauffement climatique. Peu d'outils existent pour appuyer les agriculteurs des pays en développement dans la prise en compte de ces risques ; Haïti n'est pas épargné de cette caractéristique. Le développement d'outils pour une meilleure gestion des risques au niveau des communautés rurales haïtiennes s'impose.

C. Objectifs du projet

42. L'objectif de développement du projet est la diminution de la vulnérabilité des ménages ruraux face aux chocs climatiques. Son objectif spécifique est développer des outils de gestion de risques et d'améliorer l'accessibilité des populations et producteurs ruraux à ces outils.

D. Harmonisation et alignement

43. Le projet s'aligne entièrement sur les priorités sectorielles identifiées dans le DSNCRP. Le projet se basera sur les résultats de l'assistance technique conjointe FIDA-Banque mondiale au gouvernement dans le domaine de la gestion des risques pour le secteur agricole, les activités mises en œuvre par le Programme alimentaire mondial et le FIDA dans ce secteur au niveau global.

E. Composantes et activités

44. Les activités du projet seront organisés selon 2 composantes opérationnelles: (i) développement et validation d'outils financiers de réduction de la vulnérabilité ; (ii) pilotage des outils auprès d'une population ciblée.

G. Coûts et financements

45. Le coût total initial du projet pilote a été fixé à environ US\$ 200,000. Selon les résultats de ce projet pilote, une expérience plus élargie pourrait être considérée durant la période du COSOP.

H. Organisation et gestion

46. Le projet sera mis en œuvre en collaboration avec le MARNDR et le MEF, ainsi que les organisations / agences internationales travaillant dans le secteur de l'assurance agricole, notamment la Banque mondiale et le Programme alimentaire mondial, et les banques privées.

I. Indicateurs suivi et évaluation

47. Les principaux résultats du projet pilote seront i) outils validés avec le secteur publique et le secteur privé ; ii) nombre de personnes participant au projet pilote ; iii) nombre de vouchers distribués ; iv) nombre d'indicateurs renseignés.

J. Risques

48. Les risques principales qui peuvent influencer sur la mise en œuvre du projet sont (i) la stabilité politique et la création d'un environnement institutionnel favorable; (ii) la possibilité de collecte de données fiables pour les index météorologiques ; (iii) l'intérêt du système bancaire privé dans les activités pilote.

K. Calendrier de travail

49. La formulation du projet débutera en 2010 suite à évaluation des résultats de l'assistance technique Banque mondiale- FIDA au gouvernement.

Dossier clé 1: Rural Poverty and agricultural/rural sector issues.

Analyse de la pauvreté rurale et des principaux problèmes du secteur

SECTEUR PRIORITAIRE	GROUPE CONCERNE	PROBLEMES ET ENJEUX	ACTIONS REQUISES	
1 – ACCES AUX FACTEURS DE PRODUCTION	1.a) Accès au capital naturel: accès à la ressource en eau	Petits producteurs de montagne Petits maraîchers des plaines et zones périurbaines	La non maîtrise des ressources en eau entraîne une variabilité forte des rendements et une utilisation sous-optimale de la ressource en sol et en travail	subventions à des équipements de micro-irrigation et culture sous serre subvention à des aménagements de micro-ravines dans des exploitations individuelles mise au point de références technico-économiques et assistance technique
	1.b) Accès au capital naturel: accès au foncier	Petits exploitants en faire valoir indirect sur petits périmètres irrigués	La non sécurisation de l'accès au foncier renforce la vulnérabilité du groupe et constitue un frein aux investissements	études foncières détaillées sur périmètres réhabilités ou à réhabiliter formation par les échanges sur des approches innovantes de gestion de la question foncière opérations pilotes de sécurisation foncière basées sur le droit informel local
	1.c) Accès au capital naturel: qualité de la ressource en sol, lutte contre l'érosion		La priorité donnée aux cultures annuelles sarclées contribue à augmenter l'érosion, se traduit par des pertes de sol, une diminution de la fertilité des sols et des risques accrus en aval	mise à la disposition des agriculteurs d'un matériel génétique performant mais et adapté incitations économiques (subventions) au greffage: sélection puis reproduction du matériel retenu incitation à la plantation d'arbres générateurs de revenus subventions aux aménagements de ravines
	1.d) Accès au capital physique: production de valeur ajoutée locale	Femmes productrices et pluriactifs ruraux	L'absence de moyens de transformer sur place des produits périssables se traduit par des pertes importantes pendant le transport et une fuite de valeur ajoutée vers la ville	incitations économiques (subventions) à l'établissement d'ateliers artisanaux de transformation des produits agricoles assistance technique pour une la maîtrise du processus de transformation appui et formation en gestion d'entreprise appui à la mise en marché des produits

SECTEUR PRIORITAIRE	GRUPE CONCERNE	PROBLEMES ET ENJEUX	ACTIONS REQUISES	
	1.e) Accès au capital financier: crédit rural	Petits et moyens producteurs agricoles ruraux Femmes productrices	Les études révèlent un déficit de financement au niveau du monde rural haïtien, de même qu'une carence en structures d'épargne	appui (technique, financier) aux systèmes financiers décentralisés existants, en privilégiant l'appui aux Banques bancaires Communautaires communautaires et structures articulées avec les groupes de travail collectif appuis à la réforme du cadre légal pour faciliter le développement des systèmes financiers décentralisés
2 – RENFORCEMENT DES ORGANISATIONS PROFESSIONNELLES	2.a) Structuration des organisations de producteurs irrigants	Petits et moyens exploitants agricoles sur périmètres irrigués	Les associations d'irrigants restent insuffisamment structurées; la perception des redevances pour service d'irrigation est peu efficace, ce qui limite la capacité d'offre de services des associations Les petits irrigants sont souvent marginalisés	renforcement des activités d'accompagnement des associations d'irrigants: formations, assistance technique appui à l'actualisation du cadre légal de la gestion de l'eau d'irrigation en Haïti organisation de visites croisées et d'échanges entre associations d'irrigants en vue de contribuer à une structure nationale fédérée (en prenant appui sur les structures régionales existantes)
	2.b) Structuration des filières	Petits producteurs agricoles Femmes productrices aval des filières (commerçants, transformateurs, exportateurs)	Les rapports sociaux en milieu rural sont très inégalitaires; ces inégalités se manifestent aussi dans l'échange de produits entre vendeurs (paysans) et acheteurs (commerçants, transformateurs) par des prix peu équitables Le faible niveau d'organisation des producteurs se traduit par des difficultés à garantir des approvisionnements réguliers et de qualité en produits agricoles	appui à l'établissement d'alliances productives et de contrats entre acteurs des filières appui à la professionnalisation des organisations économiques producteurs, transformateurs, commerçants) appui à l'actualisation du cadre légal des organisations en Haïti (projet de loi sur les associations à actualiser et à promouvoir)

SECTEUR PRIORITAIRE	GROUPE CONCERNE	PROBLEMES ET ENJEUX	ACTIONS REQUISES
	<p>2.c) Développement de l'offre de services en milieu rural</p>	<p>Jeunes qualifiés au chômage en milieu rural (offreurs potentiels de services en milieu rural) Petits et moyens producteurs ruraux (demandeurs de services)</p>	<p>les ruraux ont difficilement accès à des services de base tels que conseil technique, vente d'intrants, accès à l'information, facilités de communication, ...</p> <p>la population rurale jeune, même formée, ne trouve pas comment utiliser sa force de travail et refuse de plus en plus le travail de production agricole considéré comme insuffisamment rémunéré par rapport à sa dureté</p> <p>le système éducatif haïtien produit chaque année des centaines d'agro-professionnels dont la plupart sont au chômage, alors qu'ils ont la capacité d'offrir des services aux ruraux.</p> <p>réalisation d'études de marché sur les besoins en services marchands en milieu rural</p> <p>mise sur pied d'un programme d'emploi de jeunes agro-professionnels par les organisations professionnelles agricoles et rurales:</p> <p>subventions aux organisations pour l'embauche des professionnels</p> <p>formation / recyclage des professionnels embauchés</p> <p>suivi et accompagnement des professionnels embauchés</p> <p>appui à la création de business centers en milieu rural (en lien avec programme DEFI MARNDR / BID)</p>

Dossier clé 2 :

Organizations matrix (strengths, weaknesses, opportunities and treats [SWOT] Analysis)

(Matrice des organisations [Analyse des forces, faiblesses, possibilités et menaces])

Organisation	Forces	Faiblesses	Opportunités	Risques / Menaces
MARNDR	<p>Une présence sur le terrain (infrastructure+personnel)</p> <p>Recours pour le monde rural en cas de problème</p> <p>Des domaines de spécialisation reconnus (cadres, le laboratoire de Tamarinier, le programme de vaccination, certains projets, la capacité de penser les évolutions)</p> <p>Écoles moyennes / FAMV/ centres de recherche</p> <p>Capacité à susciter l'appui des coopérations internationales</p>	<p>Un besoin de redéfinir à fond le financement du MARNDR</p> <p>Organisation non adaptée aux missions</p> <p>Orientation non adaptée aux défis</p> <p>Personnel: profils et démographie effectif inadéquats. Fuite de cerveaux</p> <p>Difficultés pour s'adapter / rigidités</p> <p>Déficit de leadership stratégique (coordination, motivation)</p> <p>Capacité de programmation, mise en œuvre et de suivi des projets</p> <p>Articulation avec d'autres ministères</p>	<p>Stabilité politique actuelle/sécurité (MINUSTAH/PNH)</p> <p>Existence de cadre de référence(DPG/DSNCRP/UNDAF/GTA)</p> <p>Marchés porteurs (locaux, RépDom/CARICOM, prix produits agricoles en hausse / niches bio)</p> <p>Volonté de décentralisation</p> <p>Montants considérables de financements disponibles pour l'investissement dans le secteur rural</p> <p>Potentiel agricole malgré base de ressources naturelles dégradée</p> <p>Nouvelle donne au FMI permet de réfléchir sur héritage des PAS et nouvelles approches à développer</p>	<p>Fragilité du processus de stabilisation / crise parlementaire</p> <p>MARNDR: déficit mise en lien politique et projets; mise en œuvre, harmonisation et coordination</p> <p>Récession mondiale (marchés, transferts)</p> <p>Climatiques et sismiques</p> <p>Absence de politique de décentralisation et déconcentration insuffisante</p> <p>Rigidité budgétaire restreint les marges de manœuvre, contreparties: budget ne reflète pas tjs PTBA</p> <p>Continuation cercle vicieux: ajustement structurel, rigidité budgétaire, décaissements lents, absence de recrutements additionnels, absence de dynamisme, lassitude des bailleurs</p> <p>Continuation de stratégies de production extensives de la part des producteurs</p>
FIDA en Haïti	<p>Réflexion stratégique concertée</p> <p>Financements LT et constance</p> <p>FIDA a su construire et</p>	<p>L'approche projet / UGP qui contribue à frictions: besoin de repenser financement MARNDR et gestion des prêts en prenant en compte Accord de Paris</p>	<p>Idem que le MARNDR</p> <p>Changements FIDA: supervision directe, financement sur fonds de don, renforcement présence pays</p> <p>Possibilité de redéfinir convenance</p>	<p>Idem que le MARNDR</p>

Organisation	Forces	Faiblesses	Opportunités	Risques / Menaces
	<p>fidéliser un réseau d'expertise en matière petite irrigation</p> <p>Levier pour mobilisation de fonds</p> <p>Lien institutionnel direct avec centre de décision (CPM)</p>	<p>Lenteur décaissement</p> <p>Absence sur le terrain jusqu'en janvier 05</p> <p>Gestion des connaissances et communication inadéquates</p> <p>Missions: surtout contrôle supervision, pas suffisamment d'appui</p>	<p>d'utilisation de l'approche projet (si innovation) ou de l'appui budgétaire (si mainstreaming d'innovations)</p>	
Organisation	Forces	Faiblesses	Opportunités	Risques / Menaces
Ministère des Finances et de l'Economie	<p>Possède des cadres formés de qualité qui ont formulé et mis en œuvre des politiques économiques cohérentes avec les standards internationaux d'alors, alors qu'ils étaient soumis à des fortes contraintes internes et externes.</p>		<p>Le principal défi auquel devra répondre le Ministère des finances sera de contribuer, avec les ministères sectoriels, à la formulation de nouveaux critères pour la répartition des ressources publiques de fonctionnement et d'investissement, en fonction des priorités indiquées dans le DNSCRP et les performances de chaque ministère (result based budgeting). Par ce biais, le Ministère des finances jouera probablement un rôle indirect mais clé dans la redynamisation du Ministère de l'Agriculture.</p>	
FAES	<p>le FAES est un instrument qui complète de manière adéquate la panoplie des instruments de politique dont doit disposer le gouvernement. Le FAES possède un personnel professionnel, créatif et motivé et une grande capacité à concevoir des procédures et les faire</p>	<p>Les principales faiblesses du FAES, en ce qui concerne la gestion du PAIP sont:</p> <p>une expertise encore en faveur du secteur des investissements sociaux plutôt que productifs;;</p> <p>une organisation centralisée et surchargée; ;</p> <p>des difficultés à identifier et établir des liens avec les organisations intermédiaires</p>	<p>Appui de plusieurs bailleurs</p> <p>Ouverture vers une collaboration avec la diaspora haïtienne</p> <p>Processus de décentralisation vers les bureaux régionaux</p>	

Organisation	Forces	Faiblesses	Opportunités	Risques / Menaces
	respecter. Ainsi, le FAES a respecté les principes d'une participation des acteurs concernés. Il a su appuyer des projets innovants (dans la filière café) ainsi que des projets de micro-finance dans les zones traditionnellement dépourvues d'IMF.	existantes ou en cours de consolidation; ; des difficultés à simplifier les procédures et les objets des contrats et de modifier les critères d'éligibilité, afin de mieux comprendre, s'adapter à et mieux incorporer l'offre de services latente ou manifeste pour le milieu rural.		
Les autorités territoriales locales	Présence dans les communes depuis 2006-2007	Grand manque de ressources physiques et financières, et d'une faible inclusion dans la prise de décision des interventions à financement externe mise en place durant les années de crise politique	Loi décentralisation	Faible disponibilité budgétaire centrale
Organisation	Forces	Faiblesses	Opportunités	Risques / Menaces
Organisations Paysannes	Une variété d'organisations a su se maintenir malgré, capables de s'adapter les aux crises et l'interruption des appuis. Les trois principales organisations faitières (au niveau de filière) tendant vers la professionnalisation: rendent des services appréciables (: information de marché, information sur les normes, un appui technique et organisationnel, création de liens vente-achat commerciaux intra-filière)., tissage de Leur niveau d'autonomie est appréciable et elles tentent la	Le niveau d'adhésion à des organisations de producteurs est bas Elles sont dispersées. Le niveau de services rendus par les organisations locales est souvent faible, elles poursuivent des mélanges d'objectifs sociaux, politiques et de production et leur degré d'autonomie est souvent inexistant.	Des organisations comme le CLED représentent des plateformes adéquates pour renforcer les liens à l'intérieur des filières.	Défiance envers les expériences antérieures d'organisation, vécues comme des échecs; répression politique; absence de stimuli de la part du gouvernement ou paternalisme gouvernemental, parfois prolongé par les modes de travail des organisations intermédiaires; résistance forte de la part des acteurs économiques qui ont tout à perdre d'une meilleure organisation des producteurs; exclusion ressentie pour l'entrée dans certaines organisations. Le manque de liens entre producteurs affaiblit l'ensemble.

Organisation	Forces	Faiblesses	Opportunités	Risques / Menaces
	<p>professionnalisation. liens entre producteurs petits et moyens avec des grands opérateurs (agroindustriels, export).</p> <p>Les organisations de producteurs locales, très nombreuses, intègrent plus largement des petits producteurs alors que les organisations de filière ont commencé à consolider des liens entre producteurs petits et moyens avec des grands opérateurs (agroindustriels, export).</p>			
<p>Les organisations intermédiaires (bureaux d'étude, ONG, centres de formation, instituts)</p>	<p>Elles avaient foisonné à partir de 1987, puis surtout à partir de 1994 mais ont dû affronter de nombreux obstacles. : Le fait qu'il existe encore un nombre d'organisations intérieures est donc en soi quelque chose de remarquable.</p>	<p>Le nombre d'organisations intermédiaires est réduit et les principaux problèmes concernent d'une part la qualité des prestations et d'autre part le rôle que les organisations intermédiaires se sont à tort attribuées, en ayant tendance à reprendre le rôle d'encadrement autrefois exercé par le MARNDR, au lieu d'accompagner les organisations de producteurs et de les stimuler dans leur développement autonome.</p>	<p>Il y a une grande demande pour les organisations intermédiaires. Des mesures peuvent être prises pour stimuler l'émergence de nouvelles organisations intermédiaires (en particulier, sises en province) en exigeant lors des appels d'offres, la création de consortia qui intègrent des organisations intermédiaires sises à Port-au-Prince avec des organisations intermédiaires sises en province, ou nouvellement créées.</p>	<p>L'interruption des contrats; les retards de paiement (paradoxalement, les organisations intermédiaires ont souvent assuré la trésorerie pour les ministères et même les bailleurs défaillants...); les procédures complexes des fonds et des bailleurs; les appels d'offres centrés sur le critère du mieux disant en termes financiers; les appels d'offres non suffisamment régies par les règles et normes professionnelles; les crises politiques et l'insécurité; la difficulté de situer des cadres en milieu rural – absence d'attractivité du milieu rural pour les jeunes cadres les plus expérimentés; l'absence de centres de formation en province; le déficit de cadres disposés à travailler en milieu rural et la</p>

Organisation	Forces	Faiblesses	Opportunités	Risques / Menaces
				hausse des salaires; la fuite de cerveaux).

Dossier clé 3: Complementary donor initiative/partnership potential (Initiatives complémentaires d'autres donateurs/possibilités de partenariats)

Agence	Secteurs prioritaires	Période de la stratégie en vigueur	Complémentarité/Synergie synergie potentielles
Banque Mondiale (BM)	<ul style="list-style-type: none"> Gouvernance économique (soutien budgétaire) Services sociaux de base <ol style="list-style-type: none"> eau, assainissement électricité 	<ul style="list-style-type: none"> 2006-2008 (Interim Strategy Note) CAS en preparation pour 2008-2011 	<ul style="list-style-type: none"> Développement rural. La BM et le FIDA appuient le développement communautaire en Haïti et les projets en cours se chevauchent dans certaines zones. Cela crée de bonnes conditions pour un partage d'expériences et de méthodologies; il existe de fortes complémentarités dans les activités de terrain et le PRODEP de la BM finance des priorités identifiées par les communautés lors de processus de planification avec les projets FIDA.
Banque Inter-américaine de développement	<ul style="list-style-type: none"> Infrastructure (routes) Appui budgétaire Investissement (agriculture) 	<ul style="list-style-type: none"> 2007-2011 	<ul style="list-style-type: none"> Irrigation. La BID et le FIDA collaborent depuis 2005 à travers le Programme d'assistance technique de renforcement des associations d'irrigants, qui appuie la société civile dans le secteur de la petite irrigation, dans le cadre de la convention GOI/BID/FIDA (programme multi-bailleur pour l'éradication de la pauvreté en Amérique latine et Caraïbes). Bassins versants. Il existe un fort potentiel pour un programme de bassins versants en cofinancement entre la BID et le FIDA. Filières. Le Programme Filières de la BID est très pertinent pour les accentuations stratégiques qui seront données aux projets / programmes en cours du FIDA en Haïti. La forte complémentarité qui existe déjà sera renforcée par une éventuelle répliation d'activités par le FIDA.
Union Européenne	<ul style="list-style-type: none"> Infrastructure Gouvernance (soutien budgétaire et appui à la décentralisation) Appui aux acteurs non-étatiques 	<ul style="list-style-type: none"> 2008-2012 (10^{ème} FED) 	<ul style="list-style-type: none"> Finance rurales. L'UE et le FIDA ont travaillé dans l'appui à des structures déconcentrées de micro-finance en Haïti. Les leçons apprises des activités UE sont importantes pour les futures activités du FIDA en cours et futures en Haïti. Agriculture. Bien que l'UE s'éloigne du développement rural, l'UE a appuyé le renforcement de capacités du Ministère d'Agriculture; les leçons apprises des activités UE sont importantes pour les futures activités du FIDA en cours et futures en Haïti.
ACDI (Canada)	<ul style="list-style-type: none"> Gouvernance politique et économique Développement économique 	<ul style="list-style-type: none"> En préparation 	<ul style="list-style-type: none"> Agriculture. L'ACDI accroît sa présence dans le secteur agricole avec un paquet de trois nouveaux projets, tous orientés vers l'amélioration de la sécurité alimentaire. Ces projets chercheront à réhabiliter les infrastructures hydro-agricoles, à faciliter l'accès aux semences et à renforcer les capacités du MARNDR. Ce sont : Le projet de contribution à l'amélioration de la sécurité alimentaire en Haïti qui sera réalisé dans l'Artibonite, le Nord et le Nord-est, le projet de relance de la production alimentaire dans l'Artibonite, le Sud-est, les Nippes, le plateau central.

Agence	Secteurs prioritaires		Période de la stratégie en vigueur	Complémentarité/Synergie synergies potentielles
				<ul style="list-style-type: none"> • L'ACDI et l'Argentine financent un projet de sécurité alimentaire calqué sur un modèle argentin de jardins potagers ou PROHUERRTA. L'IICA est l'agence d'exécution de ce projet. La coopération argentine, en plus de cofinancer le projet, fournit aussi un appui technique à son exécution. • Les activités du FIDA bénéficieront de ces activités et les complèteront avec les actions proposées de renforcement d'organisations privées et professionnelles du monde rural. • Microfinance : L'ACDI finance des interventions en microfinance destinée à organiser et renforcer le sous-secteur des coopératives d'épargne et de crédit. A ce titre, vu le faible accès des agriculteurs au crédit formel, les structures coopératives de microfinance sont appelées à jouer un rôle important pour toutes les interventions qui visent la relance de la production agricole. Elles peuvent aussi jouer un rôle clé pour canaliser le crédit agricole aux planteurs appuyés par les projets du FIDA ou ceux d'autres bailleurs. • Développement local : Synergie avec FENU dans le cadre du projet d'appui à la gouvernance locale dans le Nord-est. L'ACDI et le FENU financent ce projet de développement local dans le Nord-est du pays. • Bassins versants. Le projet binational de réhabilitation du bassin versant de l'Artibonite est un projet qui vise la réhabilitation du bassin versant de l'Artibonite. Pour ce faire, en plus d'élaborer un plan d'aménagement de ce bassin versant, le projet finance des interventions concrètes dans la zone d'intervention et travaille à assurer une bonne coordination des actions des différents acteurs présents dans ce grand bassin versant, le FIDA inclus. Les leçons apprises peuvent être prises en compte dans de futures interventions dans ce domaine par le FIDA.
USAID (USA)	Stabilisation d'HaïtiHaïti: a) Paix et stabilité b) Santé et éducation	c) Justice et gouvernance d) Croissance économique (incl. agriculture) e) Aide humanitaire	<ul style="list-style-type: none"> • 2007-2012 	<ul style="list-style-type: none"> • Bassins versants. USAID est le chef de file du groupe de bailleurs sur le thème des bassins versants et a réalisé une étude de catégorisation de vulnérabilité sur les bassins versants. Les leçons du projet USAID en bassins versants actuellement en planification seront d'intérêt et le FIDA bénéficiera des activités de coordination par USAID dans ce thème. • MYAPS : Activités agricoles dans le sud, sud est et le plateau central. • MARCH : Notre projet de perfectionnement de la chaîne de marché soutiendra les séquences de valeurs agricoles choisies avec une attention particulière sur la péninsule du Sud.
AFD (France)	<ul style="list-style-type: none"> • Infrastructures: a) Assainissement; b) Eau potables; c) Périmètres; d) Routes. 	<ul style="list-style-type: none"> • Education • Santé • Micro-finance: a) renforcement des IMF; b) assistance à l'élaboration de législation 	<ul style="list-style-type: none"> • 2008-2010 	<ul style="list-style-type: none"> • Irrigation. AFD et FIDA ont une collaboration historique dans le domaine de la petite irrigation depuis le Projet de Petits périmètres irrigués, PPI-I (financement parallèle). Le Projet secteur irrigation de l'AFD bénéficiera du travail normatif du PPI-2 II et les équipes de projet coordonneront leurs activités sur le terrain. • Microro-finances. Le travail de l'AFD avec les IMF haïtiennes (Fonkoze) est hautement complémentaire au travail avec les groupes de base développés

Agence	Secteurs prioritaires		Période de la stratégie en vigueur	Complémentarité/Synergie synergie potentielles
				par le FIDA.\ • Décentralisation : Le projet d'appui à la décentralisation mené sur Jacmel avec la collaboration de la Ville de Strasbourg.
AECID (Espagne)	<ul style="list-style-type: none"> • Gouvernance • Besoins basiques (éducation, santé, eau potable et assainissement) • Renforcement du tissu économique (micro-finances et pêche) 	<ul style="list-style-type: none"> • Environnement • Culture et développement • Genre et développement 	<ul style="list-style-type: none"> • 2005 – 2008 • 2009 – 2012 en preparation 	<ul style="list-style-type: none"> • Genre. L'appui fourni par AECID au Ministère de la condition féminine est hautement complémentaire avec le renforcement des organisations féminines. Des collaborations plus opérationnelles sont à prévoir, surtout dans le cadre d'une répliation de l'expérience du Concurso de mujeres en Haïti. • Protection de l'environnement. AECID participe dans les travaux du groupe de bailleurs « bassins versants » en appui au Ministère de l'Environnement • Agriculture. Projet de développement de l'agriculture a la commune de Marigot (Département de Sud est) avec le MARNDR. Financement a ONGs de plusieurs projets de production agricole et élevage pour petits producteurs et familles du Sud est et Centre. • Pêche. Amélioration de la production pêcheur maritime (Sud est). Acuiculture (Sud est et Centre).
Argentine			2008-2009	<ul style="list-style-type: none"> • Agriculture. L'Ambassade d'Argentine et le Ministère d'Agriculture ont signé un accord de collaboration entre le Projet d'Intensification de Cultures Vivrières et le projet PROHUERTA, qui contribue avec assistance technique et semences. Le PICV-II actuellement travail avec PRO HUERTA sur 735 jardins potagers familiaux dans six communes du Bas Plateau Central. • Les partenaires du projet sont le Gouv. Haitien, la Cooperation Argentine, le FIDA et l' IICA • Renforcement de capacités. Le projet PROHUERTA inclue un volet de renforcement de capacités des cadres du MARNDR. Les activités du FIDA bénéficieront de ces activités et les compléteront avec les actions de renforcement proposees pour des organisations de base du monde rural.
Venezuela	<ul style="list-style-type: none"> • Energie • Infrastructures 	<ul style="list-style-type: none"> • Education • Santé 		<ul style="list-style-type: none"> • Développement rural. L'accord FIDA—BANDES ouvre la voie pour une collaboration dans le cadre du COSOP 20082009-20132012.
Brésil	<ul style="list-style-type: none"> • Agriculture, • Sécurité Alimentaire, • Santé, • Genre. 		<ul style="list-style-type: none"> • 2009-2011 	<ul style="list-style-type: none"> • Filières. Le projet des systèmes de production et de transformation de la noix de cajou a pour objectif contribuer au développement effectif et durable de la filière de cajou en Haïti, qui peut bénéficier des actions du FIDA dans ce thème, surtout dans le volé d'organisation et distribution de la production. • Agriculture. Le Gouv. Brésilien a un projet dans la zone de Kenscoff pour la promotion de la production durable de légumes, avec des volés suivantes: schématiser la chaine productive de légumes dans la région; mettre en place une banque de semences; et former agents multiplicateurs. Ces objectifs peuvent servir aux programmes du FIDA en Haïti pour la période concernée. • Securité Alimentaire. Le Gouvernement du Brésil a signé, avec le

Agence	Secteurs prioritaires	Période de la stratégie en vigueur	Complémentarité/Synergie synergies potentielles
			<p>MARNDR et l'IICA, un accord de coopération dans les domaines d'agriculture et sécurité alimentaire qui prévoira l'implémentation de plusieurs projets qui auront pour objectifs appuyer l'enseignement, la recherche, l'assistance technique et l'extension rurale; appuyer la formulation de politiques publiques en faveur de l'agriculture familiale et du développement rural durable; et appuyer des actions de sécurité alimentaire et nutritionnelles. Ces actions pourront être coordonnées avec les programmes du FIDA.</p>

Dossier clé 4 : Target group identification, priority issues and potential response (Identification du groupe cible, questions prioritaires et options envisageables)

Typologie	Niveau et causes de la pauvreté	Stratégies Stratégie de survie	Besoins prioritaires	Autres supports	Propositions du programme	
1 – EXTREMEMENT PAUVRES AVEC POTENTIEL PRODUCTIF	1.a) . Travailleurs agricoles	pauvreté extrême vulnérabilité à conjoncture (prix, marché du travail) accès très limité à la terre capital humain faible (formation)	participation à des groupes de travail collectif diversification des sources de revenus migration temporaire vers République dominicaine	protection sociale opportunités d'emploi	participation à des chantiers HIMO (PAM, KATA, ...)	facilitation accès à micro-crédit et système assurances (banques communautaires / mutuelles de solidarité)
	1.b) . Femmes chef de famille	pauvreté extrême malnutrition chronique des enfants accès limité à aux opportunités emplois agricoles (discrimination) et au foncier (règles héritage)	participation à des mutuelles de solidarité transferts de l'étranger si famille émigrée diversification des sources de revenu: petit commerce	protection sociale support nutritionnel facilitation accès à moyens de production opportunités d'emplois	participation à des chantiers HIMO avec ciblage genre (PAM, KATA, ...) aide alimentaire dans centres de récupération nutritionnelle (USAID)	facilitation accès à micro-crédit et système assurances (banques communautaires / mutuelles de solidarité) incorporation à unités de transformation locales appui à contractualisation dans filières entre organisations et aval
	1.c) . Non agriculteurs: charbonniers pêcheurs sans embarcation	pauvreté extrême capital social restreint (discrimination sociale) ressources naturelles (bois et fruits de mer) épuisées absence de moyens pour mieux produire (instruments de pêche)	diversification des sources de revenu migration temporaire mise sur pied organisations locales (pêcheurs)	opportunités d'emplois facilitation accès à moyens de production	participation à des chantiers HIMO (PAM, KATA, ...) immersion de DCP et appui à organisations de pêcheurs pour modernisation secteur (AECI, FAES)	incorporation à unités de transformation locales accès à micro-irrigation et culture sous serre (maraîchage)
	1.d) . Petits métayers	pauvreté extrême vulnérabilité accrue par insécurité foncière absence d'accès garanti au foncier règles de partage des fruits du travail peu équitables capital social restreint (discrimination sociale)	élevage d'animaux en gardiennage (bovins, caprins) migration temporaire transferts de l'étranger si famille émigrée	sécurisation accès au foncier opportunités d'emplois moyens pour intensification agricole	participation à des chantiers HIMO (PAM, KATA, ...) travail INARA sur cadre légal du faire valoir indirect	accès à micro-irrigation et culture sous serre (maraîchage) sur lopin en possession incorporation à unités de transformation locales programmes pilotes de sécurisation foncière

Typologie		Niveau et causes de la pauvreté	Stratégies Stratégie de survie	Besoins prioritaires	Autres supports	Propositions du programme
2 – PAUVRES RURAUX	2.a. Petits producteurs	population pauvre accès limité au foncier: moins de 1 carreau par famille accès limité aux marchés porteurs vulnérabilité aux aléas climatiques et aux maladies plantes et animaux	vente et échange de force de travail élevage d'animaux en gardiennage (bovins) système de production agricole et systèmes de culture diversifiés et anti-aléatoires (gestion du risque agricole)	moyens pour intensification agricole accès aux soins vétérinaires et protection phytosanitaire meilleur accès aux marchés (des intrants, des produits)	programme DEFI MARNDR / filières programmes bassins versants (USAID, BID, PNUD, ...)	accès à micro-irrigation et culture sous serre (maraîchage) greffage fruitiers, plantation arbres générateurs de revenu appui à la contractualisation dans les filières appui aux associations d'irrigants accès à unités de transformation locales appui à la mise en place de business centers et de services ruraux
	2.b. Moyens producteurs	population pauvre entre 1 et 3 carreaux par famille du bétail en propriété échangeurs et acheteurs de force de travail accès limité aux marchés porteurs	accumulation dans l'élevage multifonction (production, épargne) système de production agricole et de culture diversifiés et anti-aléatoires (gestion du risque agricole)	accès aux soins vétérinaires et protection phytosanitaire meilleur accès aux marchés (des intrants, des produits)	programme DEFI MARNDR / filières programmes bassins versants (USAID, BID, PNUD, ...)	greffage fruitiers, plantation arbres générateurs de revenu aménagement de micro-ravines individuelles appui à la contractualisation dans les filières appui aux associations d'irrigants accès à unités de transformation locales appui à la mise en place de business centers et de services ruraux
3 – CATEGORIE SPECIALE	3. Personnes touchées par le VIH/SIDA	population pauvre et extrêmement pauvre grande vulnérabilité aux accidents, maladies et aléas très peu d'opportunité d'emploi du fait d'un fort rejet social (discrimination)	exode vers les villes	support santé et nutrition opportunités d'emploi	programmes du Ministère de la santé publique / USAID	discrimination positive à l'emploi dans le cadre de la promotion de services aux ruraux

